

جامعة ابن خلدون تبارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

- أمين حواس

إعداد الطالبان:

- بن دونان خالد

- بن حطاب جمال

السنة الجامعية: 2014-2015

جامعة ابن خلدون تبارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

اثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف :

- أمين حواس

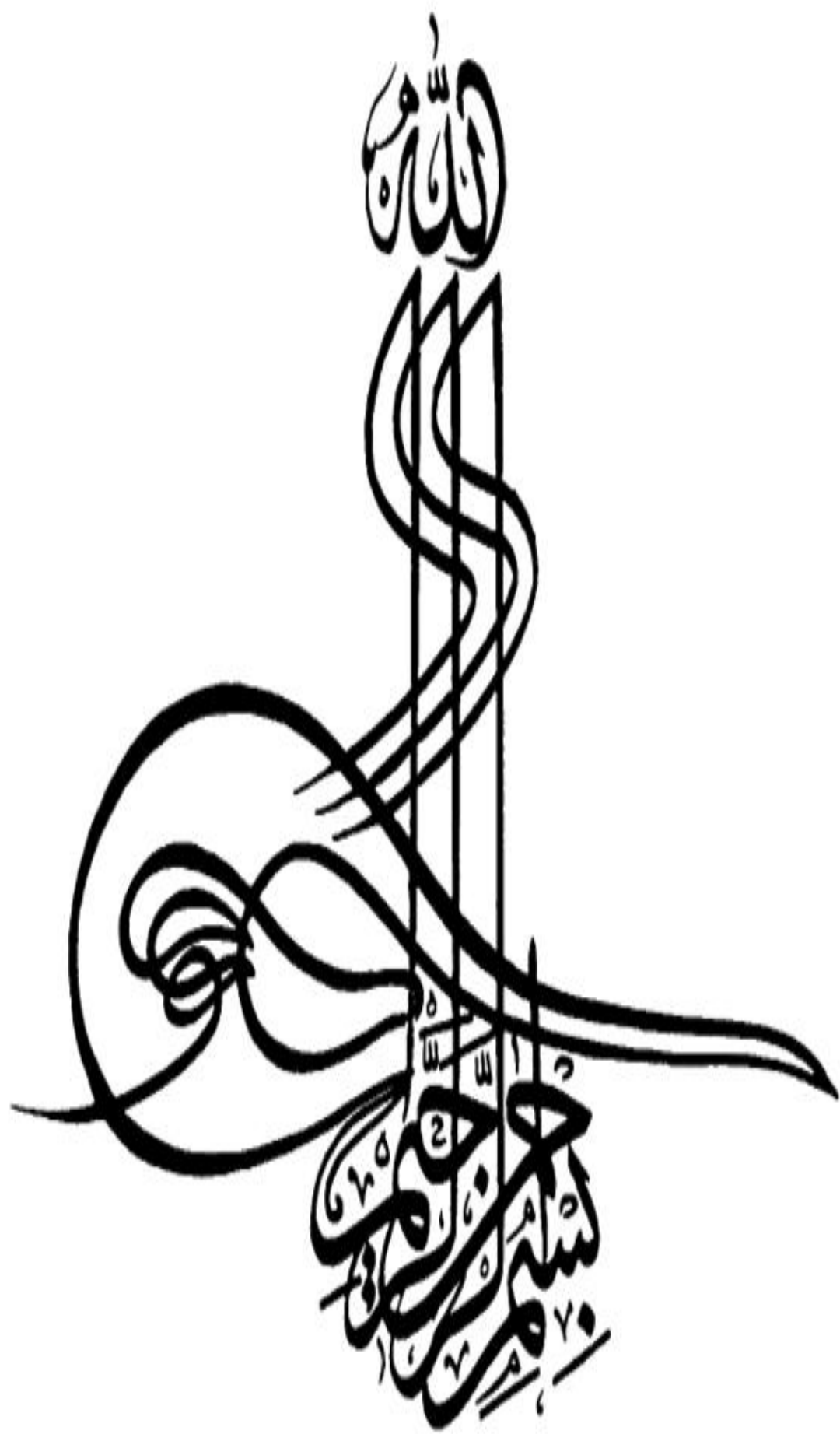
إعداد الطالبان :

- بن دونان خالد

- بن حطاب جمال

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية : 2014 - 2015



شكر و تقدير

شكر و تقدير

بذكر الله تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم والصلاة والسلام
على أكرم خلقه وبعد نقدم فائق احترامنا و تشكراتنا
إلى رئيس القسم وكل أساتذة العلوم الاقتصادية
وخاصة إلى الأستاذ المشرف حواس أمين
الذي كان له الفضل في إثراء بحثنا هذا وعلى نصائحه وتوجيهاته الصائبة
وأخيرا إلى كل من قدم لنا يد العون في سبيل إنجاز هذا العمل
من بعيد أو قريب خاصة طاقم المكتبة
وكل القائمين على سير الدراسة الجامعية بقسم العلوم التجارية , إدارة
وأساتذة فلکم کل الشکر والتقدير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
6-1	شكر و تقدير فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال المقدمة العامة
	الفصل الاول : مفاهيم عامة حول التطوير المالي و النمو الاقتصادي
7	مقدمة
8	المبحث الاول : مفهوم النظام المالي و تطوره
8	المطلب الاول : مفاهيم عامة حول النظام المالي
12	المطلب الثاني : تطور النظام المالي و قياسه
13	المطلب الثالث : محددات تطور النظام المالي
20	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
20	المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي
22	المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي
22	المبحث الثالث : الاطار النظري للعلاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي
22	المطلب الاول : التطوير المالي يؤدي الى النمو الاقتصادي
25	المطلب الثاني : النمو الاقتصادي يسبب التطوير المالي
26	المطلب الثالث : العلاقة المتبادلة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي
27	خاتمة
	الفصل الثاني : التطوير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر
28	مقدمة
29	المبحث الاول : واقع النظام المصرفي في الجزائر
29	المطلب الاول : أهم مؤشرات تطور القطاع المصرفي في الجزائر
31	المطلب الثاني : اثار الاصلاحات المصرفية على النظام المصرفي في الجزائر
32	المطلب الثالث : التطورات الجديدة للنظام المصرفي الجزائري بعد اصلاح 1990
35	المبحث الثالث : اتجاهات و مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

35	المطلب الاول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر
37	المطلب الثاني : الهيكل القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر
46	المبحث الثالث: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر: عملية محاسبة النمو
48	المطلب الاول : مساهمة العمل و رأس المال في النمو الاقتصادي
49	المطلب الثاني: مساهمةTFP في النمو الاقتصادي
52	خاتمة
	الفصل الثالث :دراسات تجريبية حول أثر التطوير المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر
53	مقدمة
54	المبحث الاول: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي
54	المطلب الاول: الدراسات السابقة
58	المطلب الثاني: الدراسات الحديثة
62	المبحث الثاني: دراسة حواس و اخرون (2014)
62	المطلب الاول : تحديد النموذج المستخدم في الدراسة
64	المطلب الثاني: الطريقة المستخدمة في تقدير و اختيار النموذج
65	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
69	المبحث الثالث: دراسة شكوري و اخرون (2014)
70	المطلب الاول: البيانات المستخدمة في الدراسة
72	المطلب الثاني : منهجية الدراسة القياسية
73	المطلب الثالث: نتائج الدراسة
75	خاتمة
78-76	الخاتمة العامة قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.2	تطور نمو الكتلة النقدية M2 السنوي في الجزائر (1990-2011)	29
2.2	تطور نسبة القروض المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2011)	30
3.2	تطور معدل الفائدة و معدل التضخم خلال الفترة (1994-2012)	31
4.2	تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2008)	35
5.2	تطور معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2011)	36
6.2	هيكل الناتج الداخلي الخام (GDP) سنة 2008	37
7.2	الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه خلال الفترة (2000-2008)	39
8.2	القوة العاملة بالزراعة خلال الفترة (2000-2007)	39
9.2	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (GDP).	40
10.2	معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة (2000-2006)	41
11.2	معدلات نمو قطاع المحروقات في الفترة (1996-2007)	43
12.2	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في الفترة (1996-2007)	44
13.2	معدلات نمو قطاع الخدمات في الفترة (1995-2006)	45
14.2	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2006)	46
15.2	محددات النمو طويل الأجل في الجزائر وبلدان مقارنة أخرى	49
1.3	نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : (1990-2011)	66
2.3	نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي تبين القيم النقية	74

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	التطور المالي ومصادر القانون (خلال الفترة 1965-2004)	1.1
17	التطور المالي ومصادر القانون في الدول النامية خلال سنة 2004.	2.1
24	الطرائق النظرية للمالية والنمو	3.1
34	النظام النقدي والمالي الجزائري لسنة (1996)	1.2
37	تطور معدل نمو (GDP) الحقيقي خلال الفترة (1990-2010)	2.2
38	التوزيع القطاعي للنتاج الداخلي الخام عام (2008)	3.2

المقدمة العامة

تعمل نظريات النمو الاقتصادي في جوهرها على إظهار طبيعة العناصر الرئيسية التي تحدد بشكل كبير المعدل الذي من أجله ينمو المستوى العامل لإنتاج بلد ما . وبالتالي، المساهمة في فهم أسباب ثراء الأمم وإعطاء تفسيرات مقبولة للتفاوت في الأداء الاقتصادي فيما بين الدول.

وفي مواجهة هذه التطورات والمتغيرات المتضمنة فرصا وتهديدات اتجهت العديد من الدول إلى تبني كافة السياسات والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى تحسين أداء النظام المالي وتفعيل دوره لما له من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، باعتباره أداة من أدوات الاستثمار يقوم بتمويل البرامج والاستراتيجيات التنموية في ظل برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الحكومة، وللتسيير المركزي، فأصبحت المهمة الأساسية للبنوك هي تقديم القروض آليا للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة، كما أن السياسة التنموية المتبعة أوجبت إمتلاك الدولة كليا للبنوك، وغلقت المجال المصرفي، وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، حيث كانت مصدرا لتبذير الموارد المالية، و أدت إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية ، ولم تمثل لها حافزا كافيا لجلب إيداعات الأفراد والمؤسسات ، ونتج عنها إختلالات في النظام الإقتصادي ككل حيث إرتفع معدل التضخم ، وتعمق العجز المالي للمؤسسات العمومية ، وقد زاد إنخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 الوضع الإقتصادي والمالي تأزما، الأمر الذي إستلزم تطبيق سياسة إصلاح إقتصادية ومالية، بغية التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق القائم على أسس لبرالية تركز على التحرير الإقتصادي والمالي للأنشطة ، وبناءا على توصيات صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في أولى خطوات الإصلاح المالي، من خلال تحرير قطاعها المالي، فصدر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري اشكالية الدراسة.

و عليه فان الإشكالية المطروحة تمثل في السؤال التالي :

كيف أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي الجزائري ؟

من اجل الإجابة على هذا التساؤل تمت تجزئته الى الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما هي الآليات التي يؤثر بها التطوير المالي على النمو الاقتصادي ؟
- 2- كيف يؤثر التطوير المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- 3- الى أين تتجه العلاقة السببية بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث

و للاجابة على التساؤلات التالية ارتأينا لطرح الفرضيات التالية :

- 1- يمكن للتطوير المالي أن يؤثر على عدد العوامل التي تؤثر على عملية النمو الاقتصادي كتراكم لرأس المال المادي نتيجة تعبئة الادخار لتسريع التقدم التكنولوجي نتيجة تمويل أنشطة البحث والتطوير .
- 2- من المحتمل أن يمارس القطاع المالي تأثيرا ضعيف على النمو الاقتصادي و حجمه الصغير في الاقتصاد الوطني .
- 3- يتوقع أن تتجه السببية من النمو الاقتصادي عن التطوير المالي في حالة الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع

إن الدوافع و الأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.
- الرغبة الذاتية و الميل الشخصي في معالجة و دراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي.
- الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولت بعمق إشكالية علاقة التطوير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر ، و بهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن لباحثين آخرين اختبار مدى صحتها و نجاعتها.
- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث و الإثراء .
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

أهمية البحث

تكمن أهمية موضوع الدراسة من خلال :

- تأتي هذه الأهمية التي يعطيها هذا البحث من خلال المساهمة التي تمكن الباحثين المهتمين بهذا المجال من أجل إثراء موضوع التطوير المالي التي انتهجها معظم البلدان ، ومنه تقدير الى أين يمكن أن نصل مستفيدين من الأخطاء السابقة مسترشدين بتجارب بعض الدول التي نجحت في هذه التطويرات، متعلق الدراسة يخصص تجربة هامة لازالت تشد إليها الأنظار، وهي التجربة الجزائرية وما حققته من انطلاق.
- معظم الكتابات حول هذه التجربة الى حد علم الباحث كانت عبارة عن اقترابات من زوايا مختلفة رة لم تتوضح معالمها بصفة نهائية مستقرة، و تعالج هذه الدراسة زاوية مختلفة تتعلق بموضوع الانطلاق الاقتصادي كتجربة دولة نامية.

أهداف البحث

لاشك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، و فيما يخص هذه الدراسة حول اثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- تبيان مكانة وأهمية التطوير المالي في الفكر الاقتصادي والدور الذي لعبه في التطور الاقتصادي للدول.
 - محاولة استقراء بعمق علمي، و تأصيل منهج منظم لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال.
 - محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي يلعبه التطوير المالي كأحد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.
 - تحديد مختلف البدائل والحلول الممكنة لتفادي الانعكاسات السلبية التي من الممكن أن تعيق عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر، للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقيته كباقي الاقتصاديات الصناعية على ضوء نتائج هذه الدراسة.
- الدراسات السابقة والجديدة

1- دراسة Grilli and Milesi-Ferretti (1995): ركز الباحثان في أعمالهما على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي المتمثل في نمو

نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعينة مكونة من 61 دولة نامية ولفتره الممتدة بين 1966 و1989.

2- دراسة Quinn (1997) : في دراسة بعنوان (The correlates of change in international

(financial regulation)، ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي المتمثل في النمو الحقيقي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- دراسة Kraay (1998) : جاءت دراسته بعنوان (In search of the macroeconomic

effects of capital account liberalization)، لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي والنمو الإقتصادي، وقد تمت هذه الدراسة في شكل مقطع عرضي لثلاثة عينات غير متجانسة من الدول مكونة من 64،94، 117 دولة وذلك للفترة الممتدة ما بين 1985 و1997.

4- دراسة Rodrick (1998) : في دراسة بعنوان (Who needs capital-account

convertibility?)، ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي المتمثل في نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة مكونة من 100 دولة متطورة ونامية ولفتره الممتدة بين 1975 و1989.

5- دراسة حواس و آخرون (2014) : حيث ركز الباحثون حول تأثير التطوير المالي على الرابط الموجود

بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي لعينة من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة ما بين (1990-2011). و باستخدام طريقة بانيل الديناميكي كأسلوب للتقدير القياسي ، خلصت الدراسة على أن الانفتاح التجاري يمارس تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في بلدان العينة لكونه ضعيف بالنظر الى ضعف دور القطاع المالي في اقتصاديات المنطقة .

6- دراسة شاكوري و آخرون (2014) : و التي تهدف الى معرفة العلاقة بين مستوى تطور القطاع المالي

و النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين (1964-2012) و قد اعتمدت الدراسة على طريقتي التكامل المشترك و اختبار السببية كأسلوب قياسي ، لتكشف الدراسة عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي خلال فترة ما قبل الإصلاحات ، و على علاقة ضعيفة بعد الإصلاحات كما أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي مما يؤكد أن القطاع المالي في الجزائر مازال لم يصل بعد الى مستوى التطور الذي يسمح له بقيادة النمو .

المنهج المستخدم في فترة الدراسة ومصادر البيانات

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعمد إلى استخدام المنهج النظري الرياضي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا بالتطرق لمحاولة إيجاد العلاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل استخدام المنهج التحليلي لوصف مختلف اتجاهات جوانب الاستثمار في التطوير المالي على الصعيد الدولي والمحلي.

أما في الجانب التطبيقي، حاولنا تقييم أهم الدراسات التجريبية، التي معالجة موضوع الدراسة، و محاولة استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها خصوصا في حالة الجزائر.

أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة وتبويب العمل

حتى تتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة، و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة : حيث سنقدم في الفصل الأول عرضا موجزا حول التطوير المالي و النمو الاقتصادي من خلال تقديم بعض المفاهيم و العلاقة بينهما ، ومن ثم الحديث عن التطوير المالي و ابراز أهمية ثم نستعرض بعض الاديات التي عاجلت العلاقة الموجودة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي .

ويبحث الفصل الثاني في التعرف على اهم تطورات النظام المالي في الجزائر ،ومن ثم محاولة تسليط الضوء على أهم اتجاهات و مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر ، ثم الحديث عن التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال التطور المالي، ثم بعد ذلك سنقدم بشكل موجز أهم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي و مصادره ، و توضيح الهيكل القطاعي للنمو في الجزائر .

اما في الفصل الثالث سنقوم باستعراض مجمل الدراسات التطبيقية التي أثارت التطوير المالي ، و مدى ارتباطه بالنمو الاقتصادي، من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة و الحديثة ، و كذا الدراسات التجريبية على المستوى الوطني ، لنصل بذلك الى معرفة مدى مساهمة التطوير المالي في عملية النمو الاقتصادي .

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة. ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا .

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التطوير المالي

و النمو الاقتصادي

مقدمة

يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية لبلوغ مستوى عال من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية، و توجيهها نحو منح تسهيلات ائتمانية و قروض متنوعة. فضلا عن إسهامه في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، المملوكة للدولة و للقطاع الخاص، ذلك بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

ومدام للنظام المالي هذه الدرجة من الأهمية، وحب تكييفه مع كل التغيرات و الظروف الراهنة خاصة في ظل اقتصاد السوق. و تماشيا مع ذلك طرأت تطورات على النظام المالي ضمن العديد من الدول. حيث جاء هذا الفصل لإبراز علاقة تطوير النظام المالي بالنمو الاقتصادي، و ذلك من خلال التطرق للبعد النظري للنظام المالي و تطوره من خلال إبراز العناصر الأساسية المكونة له مع عرض لوظائف النظام، مع عرض أهم المؤشرات التي تمكننا من قياس درجة التطور المالي. أما المبحث الثاني فقد ركزنا على شرح المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي. أما المبحث الأخير توصلنا الى كشف العلاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفهوم النظام المالي و تطوره

يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية لبلوغ مستوى عال من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية، و توجيهها نحو منح تسهيلات ائتمانية و قروض متنوعة. فضلا عن إسهامه في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، المملوكة للدولة و للقطاع الخاص، ذلك بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول النظام المالي

1. تعريف النظام المالي

يعرف أي نظام على أنه جملة من العناصر والعلاقات، فالعناصر هي الأجزاء المكونة لهذا النظام، أما العلاقات فهي روابط تلك العناصر. ومجموع الاثنين معا يكون وحدة النظام. وبما أن نظام أي بلد يسوده تشابك معقد وحب تقسيمه إلى أنظمة فرعية مثل النظام السياسي، النظام الاقتصادي،... إلخ.

كما أن كل نظام من هذه الأنظمة ينقسم بدوره إلى أنظمة جزئية، كالنظام الاقتصادي فينقسم إلى النظام المالي، نظام الأسعار... وبناء على ذلك يتضح أن النظام المالي ما هو إلا جزء من النظام الاقتصادي، له هيكله الذي يجعله في حد ذاته نظاما .

إن النظام المالي يتكون من عناصر مالية تربطها علاقات مالية خاصة بتكوين واستخدام الموارد المالية¹.

أما العناصر فهي عبارة عن شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية التي تضم وتضبط عمليات النظام. كما يعرف النظام المالي على أنه: "تجمع الأسواق والوسطاء، ومؤسسات المختلفة"². أهداف النظم المالية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، ففي البلدان الرأسمالية، يهدف النظام المالي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني ودعم النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد، أما عن هدفه في ظل النظام الاشتراكي ينحصر في تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع تنفيذ الخطط المالية، وفي البلدان النامية فالهدف هو الخروج من

¹ - دراوسي، مسعود. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 134.

² - Zvi ,B. and Mayer ,R.(2000), *Finance*, pearson edition, Paris,p.27.

التخلف والتخلص من التبعية للدول المتقدمة. وعن الأدوات التي يعتمد عليها النظام المالي لتحقيق الأهداف السابقة فهي الإيرادات والنفقات والميزانية العامة. أخيرا الإطار الفني والذي يعنى بالكيفية التي تستخدم بها الأدوات المالية لتحقيق غرض النظام المالي، فعلى سبيل المثال الفن المالي الخاص بالضريبة يشتمل على المادة موضوع الضريبة، سعر الضريبة...

2. هيكل النظام المالي

يعتبر النظام المالي جزءا هاما في النظام الاقتصادي للدولة، إذ يتكون من ثلاثة عناصر هي: المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية، إذ أنه لكل عنصر منها دوره في تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية.

أ - المؤسسات المالية: وفقا لما جاء في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، فإن القطاع المالي وباعتباره يحتل مكانة هامة بين القطاعات الأخرى المكونة لأي اقتصاد يتشكل من جملة من المؤسسات المختلفة من حيث الأهداف والوظائف التي يتم تجميعها في قطاعات تضم وحدات متماثلة الخصائص.¹

فباعتبارها أي المؤسسات المالية - حلقة وصل بين عارضي الأموال وطالبيها فإنه يمكن تعريفها على أنها مؤسسات تنشط في:

- قبول الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.

- حيازة الأصول المالية مثل القروض والأوراق المالية.

- تأدية مهام السلطة النقدية.

- الاستثمار في الأوراق المالية.

- تقديم تشكيلة من الخدمات المالية مثل التأمين.

- تعمل داخل أسواق سواء كانت منظمة أو غير منظمة.

أما عن تصنيفها، فقد تمت إعادته من قبل دليل الإحصاءات سنة 2000 ، ليعكس التطور الذي حدث في المؤسسات، الأسواق، والأدوات المالية وقسم قطاع المؤسسات المالية إلى وسطاء ماليين ومؤسسات مالية مساعدة.²

¹ - صندوق النقد الدولي. (2000)، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، ص.6.

² - لجر، خديجة. (2005)، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، ص.4.

ب - الوساطة المالية: إذ أن الوساطة المالية هي "نشاط إنتاجي تقوم فيه الوحدات المؤسسة بتدبير الأموال من خلال تكبد خصومها على حسابها الذاتي، بغرض توجيه هذه الأموال إلى وحدات مؤسسة أخرى عن طريق امتلاك أصول مالية.¹

يقوم الوسيط المالي بدور الوساطة بين العارضين والطلبين للأموال ويتميز هذا الوسيط بما يلي:²

- يمكن أن يقوم بالتعاقد على التزامات لحسابه الخاص.
- يستطيع تقديم ضمانات وخدمات خاصة وأدوات مالية معينة، أو أي شكل من أشكال المساعدة لتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض.
- لا يتوقف دوره على مجرد الوسيط لنقل الأموال، فهو يستطيع تغيير طبيعة الأموال التي يريدها لتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض.
- يستطيع أن يتحمل الأخطار المالية كما يستطيع أن يعدل هذه الأخطار.

أما عن المؤسسات الفرعية المساعدة فيصنفها الدليل إلى مؤسسات الإيداع (البنك المركزي، مؤسسات الإيداع الأخرى والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، الوسطاء الماليون الآخرون ما عدا شركات التأمين وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية الأخرى .

3. وظائف النظام المالي

تزايد أهمية النظام المالي في النظام الاقتصادي المعاصر كلما كان أكثر تعقداً، باعتباره - أي النظام المالي - لا يقتصر فقط على التكيف بين الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم قدرة وحاجة التمويل، بل يؤدي خدمات أخرى بالغة الأهمية لاسيما في ظل النظام المالي المعلوم بفضل الشبكة المعقدة من الأسواق والوسطاء، يبرز أثرها في تنمية الاقتصاد من خلال كفاءة وفعالية النظام في تأدية وظائفه التي تتمثل فيما يلي:³

1.3 تحويل الموارد في الزمان والمكان:

إرجاع إلى يؤدي مما والمؤسسات، الأفراد ادخار لتعبئة منافذ توفير على المالي النظام يعمل الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الحصول على شيء في المستقبل، أي الاتجاه نحو الاستثمار ويسهل بذلك تحريك وتحويل الأموال عبر الزمن، إضافة إلى ذلك يلعب النظام المالي دورا هاما في

¹ - صندوق النقد، مرجع سبق ذكره، ص 16

² - مطاط، فؤاد، (1997)، النظام المالي وإصلاحات أدوات السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 7-8.

3- Zvi ,B. and Mayer ,R.Op.cit., pp.30-31

تحويل الموارد من مكان إلى آخر، حيث يوفر النظام عددا متنوعا من الأدوات التي تسمح بانتقال الموارد إلى أين يمكن توظيفها على أحسن وجه، وبذلك تنتقل الأموال من المكان الأقل مردودية إلى الأكثر مردودية، فتزيد بذلك فعالية النظام المالي في تحقيق أحسن تخصيص للموارد.

2.3 توفير وسائل التعويض والدفع:

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يؤديها النظام من خلال تقديم القروض والائتمان من أجل السماح لكل من الأفراد والمؤسسات القيام بالدفع الفعال حين شرائهم للسلع والخدمات إذ لا يضيعون كثيرا من الوقت، وقد ساهم التطور المتتالي للنقود من النقود الورقية إلى الشيكات ثم إلى بطاقات القرض والتحويلات الالكترونية للأموال في زيادة فعالية النظام المالي.

3.3 الاشتراك في الموارد وتجزئة الملكية:

يوفر النظام المالي ميكانيزمات (مثل البورصة والبنوك) الاشتراك أو تجميع ثروات العائلات لوضعها تحت تصرف المؤسسات، أما من وجهة نظر الاستثمار يمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من استثمار أموالهم في مؤسسات ذات حجم كبير من خلال تجزئة الملكية بين عدة أشخاص، وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الاستثمارات ذات الحجم الكبير وزيادة توزيعاتهم من الحصص الاستثمارية كما يوفر النظام المالي الخدمات التالية:

-**توفير السيولة:** يهتم المستثمرين كثيرا بسيولة استثماراتهم المالية، والسيولة تعني قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقود قانونية خلال مدة قصيرة حتى يتمكن المستثمر من الاستجابة بسرعة للفرص الجديدة، أو الأحداث غير المتوقعة، وهذا ما يؤديه النظام من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين الذي يوفر نظاما للمتاجرة تجعل من هذه الأصول أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.

-**المشاركة في تحمل المخاطر:** ينقل النظام المالي الأموال، ولكن ينقل أيضا المخاطر، فشركات التأمين مثلا هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر، ففي غالب الأحيان الأموال والمخاطر هما متصلين مع بعضهما البعض، ينتقلان في نفس الوقت في النظام المالي.

ويوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية يطلق عليها اصطلاح محفظة المالية، خاصة وأن أغلب المدخرين ليسوا مغامرين، فتتويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمة المحفظة تنخفض باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة.

تجميع ونقل المعلومات: تمثل خدمة تجميع ونقل المعلومات خدمة رئيسية يقدمها النظام لكل من المدخرين والمستثمرين، بالقيام بدورين الأول هو تجميع المعلومات التي تدور حول المقترضين المحتملين وما الذي سيفعلونه بتلك الأموال التي سيحصلون عليها، فالحصول على هذه المعلومات سيكون مكلفا ويستغرق كثيرا من الوقت بالنسبة للمدخرين الذين يهتمهم بالطبع معرفة كل الحقائق قبل إقراضهم لأموالهم للغير، فهناك بعض من أجزاء النظام المالي تخصص في جمع المعلومات والرقابة عليها باستمرار.

- أما الدور الثاني الذي يقوم به النظام المالي فهو نقل) توصيل (المعلومات، وتضطلع الأسواق المالية بهذا الدور، فهي تقوم بإدخال هذه المعلومات في أسعار أسهم وسندات وباقي الأصول المالية للشركة، ويستفيد المدخرون والمقترضون من المعلومات التي يحصلون عليها من النظام من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام، حيث أن إدخال المعلومات المتاحة في عوائد الأصول أو الاستثمارات المالية هو الظاهرة المميزة للأسواق المالية التي تؤدي عملها بكفاءة.

المطلب الثاني : تطور النظام المالي و قياسه

حسب Hicks (1974) يتم التفريق بين اقتصاديات أسواق رؤوس الأموال واقتصاديات المديونية بهدف التفريق بين الأنظمة المالية بها إذ أنه وفي النوع الأول يكون التمويل مباشرة على عكس النوع الثاني Shan Gurley (1960) حيث أن التمويل المباشر يعتمد على العلاقات التبادلية بين الأعوان غير الماليين بناء على معطيات السوق¹.

بينما يعتمد التمويل غير المباشر على علاقات ثنائية بين الأعوان غير الماليين والوسطاء الماليين بناء على معلومات خاصة تصدر عن هؤلاء الوسطاء ومن ثم يكون بإمكان مختلف الأعوان الذين يملكون القدرة والذين هم في حاجة إلى التمويل أن يلتقوا بعضهم بصفة غير مباشرة من خلال هؤلاء الوسطاء.²

إن هذه التفرقة بين اقتصاديات رؤوس الأموال واقتصاديات المديونية توحى باستقلال العلاقة بين الوسطاء والأسواق المالية.

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها إذ كان التحرير المالي عاملا محفزا للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا السياق هناك ثلاث سمات هامة وجب رصدها والإشارة إليها، إذ أن ملاحظتها تجعلنا نحكم عن مدى تطور النظام المالي :

1- Gurly,S.(1960), *money in theory of finance*, Booking in institution,Washington DC,p.47.

2- De Boissieu,C.(2004),*Les systèmes financiers*, édition economica,Paris, p .42.

أ - حدوث تغيير محسوس في أعمال البنوك، حيث توسعت في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي الدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تقم بها من قبل، واقتضت عمليات التحرير المالي التخفيف أو إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها، وهو الأمر الذي ترتب عنه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخداماتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكاً في العالم.¹

وبذلك تنوعت مصادر أموال البنوك، وتنوعت طرق استخداماتها، وكانت أهم معالم هذا التطور في البلدان الصناعية المتقدمة حيث تمثلت فيما يلي:

- إن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد مورده عمليات الاقتراض المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل الأصول الأخرى المدرة للدخل وبالذات من السندات ومن عمليات إدارة الأصول.
- إن نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك بدأ في الانخفاض، بينما نجد الخصوم القابلة للمتاجرة، قد زاد نصيبها النسبي في إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك في مجال إصدار السندات.

- اتجاه نصيب القروض يتناقص من إجمالي أصول البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى المتمثلة في السندات. إن لهذه التغيرات انعكاساً في ميزانيات البنوك التجارية الكبرى وتبدو بشكل واضح في حالة البنوك دولية النشاط.

ب - المنافسة القوية للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية من طرف المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين، صناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار).

ج - إدماج بعض البنوك فيما بينها لتقوية موقفها تجاه المنافسة في سوق الخدمات التمويلية، إذ أزلت إعادة الهيكلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية الكثير من الفروق التي كانت موجودة بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

كما أنها جعلت من صناعة الخدمات المالية أكثر تجانساً وتكاملاً وارتباطاً وأكثر قوة على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ما سبق نشير إلى النمو الهائل في إصدار وتداول السندات في الأسواق.

المطلب الثالث : محددات تطور النظام المالي :

ما هي العوامل المساعدة على تطور النظام المالي؟

بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، حيث إن فرضية السببية المزدوجة كانت قد تناولتها عدة دراسات نظرية سابقة، والتي أفادت بأن تطور النظام المالي يؤدي

¹ - شذا، جمال خطيب.(2002)، العولمة المالية ومستقبل السوق العربية لرأس المال، مؤسسة طبا، عمان، ص ص. 99 - 100.

إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا الأخير يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين، وفي هذا السياق نجد أن للنمو الاقتصادي تأثير على تطور النظام المالي، ولكن تجدر الإشارة إلى انه ليس بالمحدد الوحيد له، بل هناك جملة من المحددات والتي أمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين¹ :
* الهيئات القانونية والاقتصادية.

*عوامل سياسية، اقتصادية وهيكلية.

وفيما يلي نتناول كل فئة بالشرح على حده

الهيئات القانونية والاقتصادية: للهيئات تصنيفات عديدة من حيث أهمها :

هيئات قانونية: وهي مسؤولة على وضع النظام القانوني، تعريف وتطبيق قواعد القانون، على وجه الخصوص حقوق الملكية.

هيئات اقتصادية: وهي مسؤولة على وضع جملة من القواعد المتعلقة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بما في ذلك ضبط الأسواق.

هيئات سياسية: تختص بالقواعد الانتخابية وكل ما يتعلق بالنظام السياسي.

هيئات اجتماعية: عادة ما تختص بالقواعد التي تتعلق بالصحة والتعليم والأمن.

تحدد الهيئات القانونية والاقتصادية النشاط المالي بصفة خاصة، إذ أن الأولى تضمن تطبيق القانون أما الثانية فهي تقوم برقابة وضبط القطاع البنكي. حيث أن حماية حقوق المقرضين والمستثمرين وحقوق الملكية تختلف من بلد إلى آخر حسب نوعية الهيئات يحدد مستوى التطور المالي، في هذا الصدد تناولت نظرية القانون والمالية التطور المالي والعوامل التي تحكمه من حيث نوعية الهيئات:

نظرية القانون والمالية Théorie de droit et de finance :

تفترض هذه النظرية أن لمصادر القانون تأثيرات على مستوى النظام المالي لأن الهيئات القانونية تختلف حسب درجة حماية حقوق الملكية الخاصة.

ومن أهم المنادين بهذه النظرية نجد (1997) Lopez de Silanes , (1996) Shleifer , (1998) Vishy, et La porta إذ تستند- أي النظرية -في بداية الأمر إلى أن أي نظام قانوني يسهل في إجراءات العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق

1- Kangni,K.(2006), développement financier, instabilité financière et croissance économique, thèse de doctorat en science économique, université d'Auvergne Clermont, non publiée, P.13.

المستثمرين والمدخرين من شأنه أن يسهل الاستثمار ويساهم في توسع الأسواق المالية، هذا من ناحية.

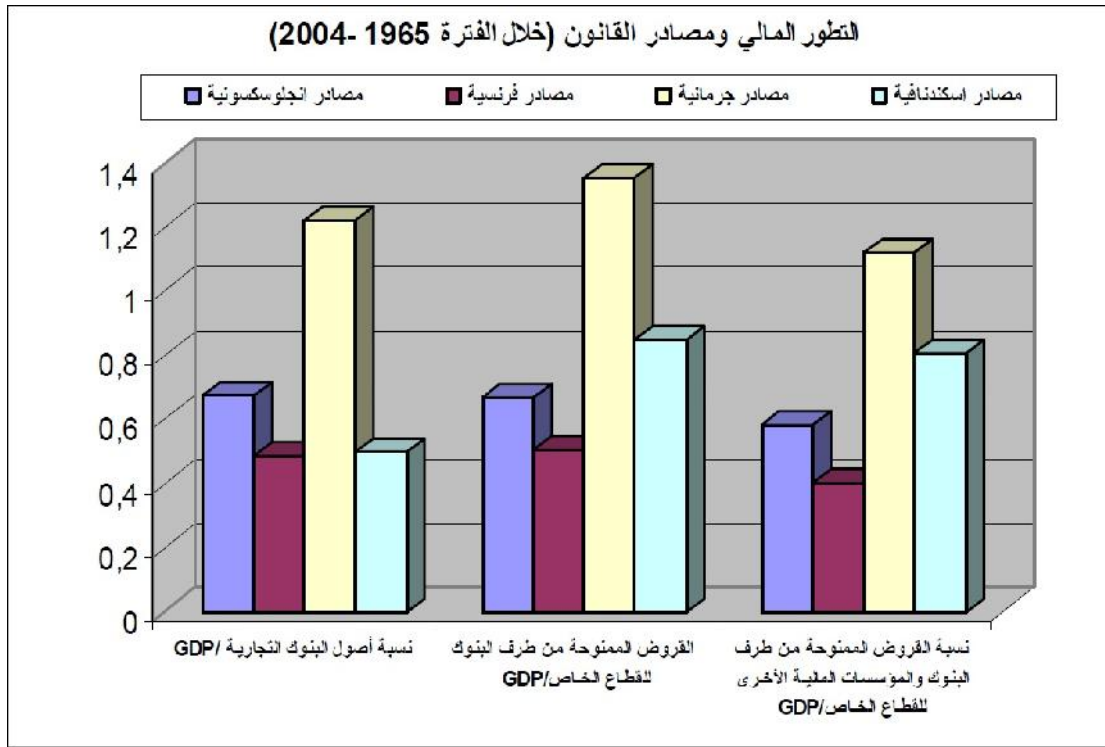
ومن ناحية ثانية، تفترض هذه النظرية أنه بإمكان مصادر القانون شرح الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين والعقود ومستوى التطور المالي إذ تقسم الدول إلى فئتين.¹ الأولى تعتبر القانون المدني مصدرا للقانون أما الثانية فتعتمد على القانون العام ، Common Law سبب هذه التفرقة يعود إلى سهولة تأقلم كل فئة مع التغيرات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالعقود، إذ أن الأنظمة الأكثر تطورا تكون ذات فعالية أكبر لدفع النظام المالي نحو الرقي مقارنة بالأنظمة الجامدة.

نشير إلى أن تطور النظام المالي يخلق تعقيدا في التعاملات المالية جراء الابتكارات المالية لكن استعمال هذه الوسائل الحديثة المستعملة تستلزم وضعها في إطار القانون قبل تطبيقها، ومن هنا فإن الدول التي لها نظام قانوني مصدره القانون المدني (القانون الفرنسي، الاسباني...) لا يمكنها إجراء أي تعديل في القانون إلا بموجب مصادقة من طرف البرلمان، بينما نجد في الدول التي تعتمد مصدرا أنه يخول للقاضي أن يقر بالتعديل وبالتالي فإن التعديلات بهذه الدول تكون أسرع من غيرها مما يفسر أنه لهذه الدول أنظمة مالية متطورة مقارنة بغيرها.

وبالانتقال إلى ما تمليه معطيات العينة المدروسة (77 دولة)، وما تحتويه من بيانات تخص المؤشرات المتعلقة بتطور القطاع المصرفي، ندرج الشكل الموالي والذي نهدف من خلاله إلى ربط العلاقة بين مستوى التطور المالي ومصادر القانون.

¹ Yong,Huang.(2005),*What determine financial development?*,University Bristol, p.6.

الشكل 1.1 . التطور المالي ومصادر القانون (خلال الفترة 1965-2004)



المصدر : بن قدور، أ. (2007). تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر. ص.33.

إذ يبين الشكل رقم 1.1 بشكل واضح المستوى المتوسط للتطور المالي خلال الفترة 1965-2005 حسب مصادر القانون لمختلف الدول 1 في العينة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة. في هذا الصدد تم تمثيل المؤشرات الثلاث المعبرة عن تطور القطاع المصرفي وهي نسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك (لصالح القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية (لصالح القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والملاحظ من خلال هذا التمثيل البياني أن الدول التي تعتبر الشريعة الجرمانية مصدرا لقوانينها، لها في المتوسط نظام مالي أكثر تطورا إذا ما قورنت بباقي الشرائع، ثم تليها الدول التي تعتمد على الشريعة الاسكتلندية، وتليها الدول التي تعتمد على الشريعة الأنجلوسكسونية وأخيرا الدول التي تعتمد على الشريعة الفرنسية.

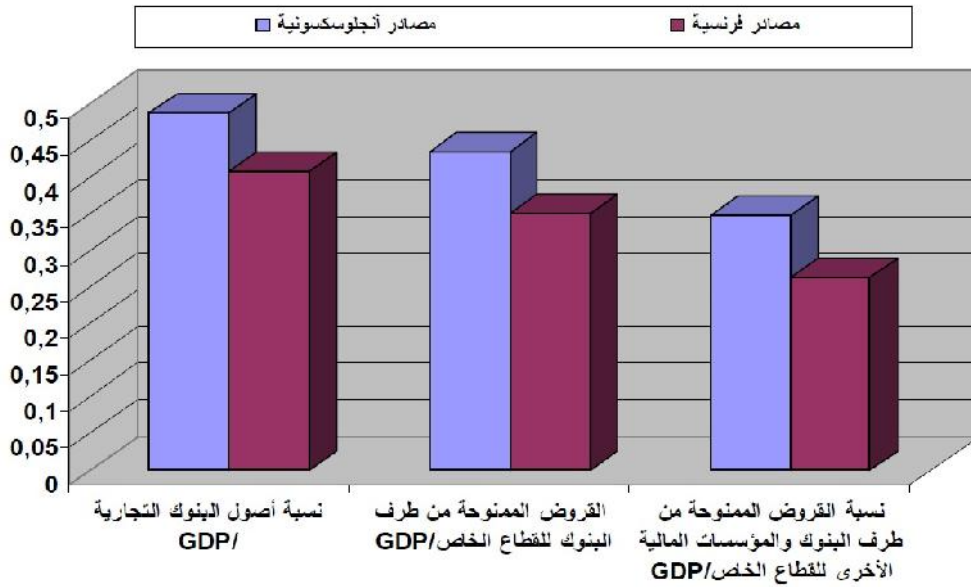
وبذلك يكون هذا الوصف منافيا لمحتوى نظرية القانون والمالية، إذ حسب هذه النظرية فإن الشريعة الأنجلوسكسونية هي الأكثر ملائمة للتعجيل من وتيرة التطور المالي، ومن ثم كان من المفروض أن

تكون لمجموع الدول التي تعتمد على الشريعة الأنجلوسكسونية نظاما ماليا أكثر تطورا من غيرها غير أنه ما يمكن ملاحظته هو أن غالبية الدول في العينة التي لها مصادر أنجلوسكسونية هي دول نامية. وبالتالي يمكن اعتبار بأنه لا بد من الأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي للدول في العينة كي تكون المقارنة سليمة.¹

فبناء على ذلك ومن خلال التمثيل البياني الموالي تم أخذ الدول النامية من العينة المدروسة فحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل 2.1. التطور المالي ومصادر القانون في الدول النامية خلال سنة 2004.

التطور المالي ومصادر القانون في الدول النامية (خلال سنة 2004)



المصدر : بن قدور، أ. (2007). مرجع سبق ذكره. ص.33.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التمثيل البياني هو أن نظرية القانون والمالية لا تفسر التطور المالي عبر الزمن بين الدول التي لديها مستويات مختلفة لاقتصادياتها فهذا ما يبرر اقتصار المقارنة على مجموعة الدول النامية، فضلا عن ذلك فإن ضمن هذه الفئة نجد مصدرين للقانون (الشريعة الأنجلوسكسونية، والفرنسية). ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل 2 هو أن الدول التي لها مصادر قانون أنجلوسكسونية بها أنظمة مالية أكثر تطورا من الدول التي لها مصادر قانون فرنسية.

المحددات السياسية:

يتعلق مستوى تطور النظام المالي بسياسة الحكومة، إذ أبرز كل من Salai - Martin (1992) و Robini أنه بالإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل والنمو

¹ Ross,L.(1997),Financial development and economic growth, Journal of Economic Literature, Vol XXXV,p p.715-716.

الاقتصادي، حيث أنه في اقتصاد دولة ما، متميز بالتهرب الضريبي، فإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضريبي عال من أجل رفع إيراداتها - وبالتالي فإن هذه السياسة تحد من تطور النظام المالي. ومن جهة أخرى فإن السياسة العمومية من شأنها أن تؤثر على نشاط الوسطاء الماليين، نذكر على سبيل المثال أنه هناك بعض الدول تحد من منح القروض المتعلقة بالرهن العقاري بحسب ، والهدف من فرض هذه السياسة هو إجبار العوائل على الادخار وتوجيهه Jappeliet Pagano (1994) القروض نحو الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من الاستثمار في العقار Pagano (1993).¹

المحددات الاقتصادية:

أ - النمو الاقتصادي: إن توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي. إذ أن السببية بين الظاهرتين تبقى غير مؤكدة، حيث أنه لتطور النظام المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وبإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي، إذ يبقى الجدل قائما حول اتجاه السببية بين الظاهرتين.

حسب Shumpeter (1912) فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من أجل تحقيق التقدم ، التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو، أو بمعنى آخر فإنه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصادي وعلى العكس من ذلك فإن Robinson (1952) يبين السببية في الاتجاه المعاكس، إذ يوضح أن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية وبالتالي تكثيف النشاط المالي من جهة أخرى فإن تسارع النشاط الاقتصادي بإمكانه أن يزيد من احتمال نجاح مشاريع الاستثمار ومن ثم ضمان احترام آجال تسديد القروض والنتيجة تتمثل في انخفاض الحقوق المشكوك فيها وبالتالي تحسين الوضعية المالية للبنوك.²

وحسب Patrick (1996) فإن السببية تعود إلى مستوى التطور، إذ فرق بين خطوتين للتطور الاقتصادي لدولة ما، في المستوى الأول نجد التطور المالي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وفي هذه حيث أنه يؤدي إلى تحويل الموارد من قطاع تقليدي ، « Supply leading » الحالة نكون بصدد ظاهرة قليل الإنتاج إلى قطاع حديث أكثر فعالية، وباجتياز هذا المستوى، تتحسن الأسواق

¹ Rabemananjara, J.(1998). étude sur la relation entre la finance et la croissance économique, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, non publiée, p.11.

² Kangni,K, Op. Cit.,P.50.

المالية وتصبح أكثر أين يتطور النظام المالي بفضل تنامي "demand following" سيولة فينتقل اتجاه السببية وتظهر ظاهرة الطلب على الخدمات المالي من طرف المؤسسات.¹ إضافة إلى ذلك، فإن مفكرين آخرون على غرار Greenwood et Janovic (1990) يتبنون فكرة أو بمعنى آخر أثر النمو الاقتصادي على تطور ، causalité à double sens السببية في الاتجاهين النظام المالي متزامن مع أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي، وقد كانوا قد استندوا في ذلك على نموذج نمو داخلي، أين نمو نشاط الوسطاء الماليين يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الذي بدوره يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين.

وبالرغم من أن الجدل لا يزال قائما حول الفصل في اتجاه السببية بين الظاهرتين إلا أنه في دراستنا هذه نكتفي بدراسة السببية في اتجاه واحد. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

ب - التضخم: للتضخم أثر سلبي على النظام المالي، حيث أن المعدل العالي للتضخم يعد عموما مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التأكد بشأن مردودية المشاريع الاستثمارية، مما يؤثر على القطاع المالي وبالأخص في إحدى وظائفه الأساسية والمتمثلة في منح القروض بفعالية حيث أن معدل التضخم العالي يسبب تخفيض معدل المردودية الحقيقي للنقود بل يتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المردودية الحقيقية للأصول بصفة عامة.

المحددات الهيكلية:

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي تقيم الجدل حول الأنظمة المالية المعتمدة على الأسواق المالية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) وغيرها من الدول التي تعتمد أنظمتها المالية على البنوك (ألمانيا، اليابان) ويبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي وفعالية الاقتصاد، ويشير Levine (1997) إلى المشاكل التالية :

أولا: غياب مقياس كمي لهيكل ونشاط النظام المالي يجعل من المقارنة صعبة.

ثانيا: بما أن النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات أخرى يجب إعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة قبل دراسة العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي

أخيرا: بما أن البنوك و البورصة يقدمان خدمات مختلفة، فيجدر اعتبارهما معا في الدراسة بغية فهم العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي.

¹ حواس، أمين و آخرون. (2014). الانفتاح التجاري ، تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي : أدلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مداخلة مقدمة في الملئقى الدولي حول نماء القطاع البنكي و النمو الاقتصادي ، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، ص ص . 4-5.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، و مدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش . حيث نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي و من ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد . وحين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا - تلقائيا - بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين . و بغية فك هذا الالتباس وجب التطرق إلى شرح كل مصطلح على حدا و التنويه إلى التداخل الحاصل بينهما .

فبالإضافة إلى ما سبق نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و التنمية و لأهم القياسات المرتبطة به .

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي.

يرتبط تعريف مصطلح النمو الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني و عدد السكان و معدل التضخم و نصيب الفرد من النمو . وفي هذا الإطار يرى عمر صخري ¹ .

إن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات . فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كان ذلك أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة . و يرى عطية عبد القادر ² ، أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد . بينما يعرفه جون آروس ³ ، بأنه يمثل الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد، في ظل محيط اقتصادي معين . وهنا نطرح السؤال التالي : هل الزيادة في إجمالي الناتج الوطني أو كمية السلع والخدمات المنتجة يقابله بالضرورة زيادة في نصيب الدخل؟ . خلال فترات الكساد كانت الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الدخل . وفي هذا السياق يرى عبد

¹ صخري ، عمر . (2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص. 12 .

² عطية ، عبد القادر . (2000)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.50.

³ Arrous.J.(1999), *Les Théories De La Croissance*, Edition Du Seuil, Paris, p.9.

النعيم مبارك¹ ، أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة، فالنمو يحدث في إطار حيز زمني معرف . ويعرفه ربيع نصر² ، بالزيادة السنوية الحقيقية في إجمالي الناتج الوطني، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة، والتي تعبر عن التغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد. إذا تمعنا في المفاهيم السابقة الذكر، نجد أنها تدور حول فكرة جوهرية مفادها وجوب شعور الفرد بالنمو المحقق، في ظل زيادة إجمالي الناتج الوطني.

وفي هذا السياق، يوضح عمر صخري³ ، أنه عند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، يجب أن لا يؤخذ فقط بعين الاعتبار مؤشر معدل نمو الدخل الوطني. بل يجب أن يؤخذ إلى جانبه أيضا معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، الذي هو عبارة عن خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان. باعتبار أن ، هذا الأخير يبين الصورة الأدق للتغيرات التي طرأت على مستوى المعيشة. ويرى سلامة رمزي⁴.

أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، للسماح لنصيب الفرد من الناتج المحلي بالارتفاع. و يرى ، أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الدخل الكلي ناقص معدل النمو السكاني من جهة، ومن جهة أخرى يساوي معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمثل معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي مطروح منه معدل التضخم.

ومنه يعرف الباحث النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في المستوى الحقيقي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة ، حيث يكون معدل نمو إجمالي الإنتاج الوطني أكبر من معدل النمو السكاني من جهة، و تكون الزيادة المحققة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم. من هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية :

- 1- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- 2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

¹ عجيمة . (2000). التنمية الاقتصادية " نظرية وتطبيقية" الاسكندرية كلية 51.

² ربيع ،نصر.(2004)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا دمشق، جامعة العلوم الاقتصادية السورية، ص.4.

³ صخري ،عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص.31.

⁴ سلامة، رمزي.(1991)، اقتصاديات التنمية ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، ص.211.

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي.

يقاس معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

الطريقة الأولى : المعدلات العينية للنمو.

يقاس معدل النمو الاقتصادي، انطلاقاً من معدل زيادة إجمالي الناتج الوطني، و المتمثل في القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية، من سنة T_i-1 إلى سنة أخرى T_i ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الخارجية، ممثلة في مستوى الأسعار و ارتفاع عدد السكان ومستوى التضخم ، بعد ذلك يحسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

الطريقة الثانية : المعدلات النقدية للنمو.

تعتمد على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، وذلك بعد تقويم المنتجات العينية والخدمات بالعملة النقدية المتداولة.

ما يعاب على هذه الطريقة إهمالها لأثر التضخم و تغير سعر الصرف، إذ يمكن اعتماد مؤشر الأسعار الجارية أو الثابتة ، و الأسعار الدولية لتحديد أثر تقلب أسعار الصرف والتضخم . ويعطى معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية :

متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة T_i - متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة T_i-1

معدل النمو الاقتصادي =

متوسط الدخل الحقيقي للفرد للفترة T_i-1

المبحث الثالث : الإطار النظري للعلاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي

يهدف المبحث إلى دراسة العلاقة بين التطورات المالية والنمو الاقتصادي، فهناك جدل قائم بين الاقتصاديين حول هل أن التطوير المالي يسبب النمو الاقتصادي أم أن التطوير المالي هو نتيجة مترتبة على النشاط الاقتصادي المتزايد؟ أم كلا الأمرين معاً؟.

المطلب الأول : التطوير المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي

أظهرت بعض الدراسات والتحليلات تأثيراً سلبياً للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، وذلك أن المؤسسات والأسواق المالية قد تعمل على زيادة المدخرات وتخصيصها للاستثمارات الأكثر إنتاجاً،

وبذلك يتحفز النمو الاقتصادي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من التطور المالي تحقق نمواً أسرع من غيرها بمقدار 0.8 نقطة مئوية سنوياً.¹ والدراسات النظرية والتجريبية التي تدعم هذا الاتجاه كثيرة جداً، منها دراسة كينك وليفن، إذ يمكن تلخيص ما توصلوا إليه أولاً: المؤشرات المالية لها علاقة موجبة ب النمو الاقتصادي وثانياً: أن البلدان التي تمتلك مؤشرات مرتفعة للتنمية المالية عند نقطة معينة، يترتب عليه معدلات نمو أعلى للنتائج المحلي الإجمالي لاحقاً. وعلى نحو أكثر تحديداً في السنوات العشرين أو الثلاثين الآتية²

إن الأسواق، والمؤسسات المالية تقدم خدمات مهمة للنمو طويل الأجل. وأن أسواق الأوراق المالية والبنوك تقدم خدمات مالية مختلفة واستنتجت الدراسة أن هنالك علاقة قوية موجبة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وبعد السيطرة على الكثير من العوامل المرتبطة بالنمو. وأن العوامل المالية هي جزء لا يتجزأ من عملية النمو.³

وجاءت نتائج بحث لتؤكد أهمية التطور المالي للنمو الاقتصادي وباستخدام النتائج التجريبية، وأنهما رفضا الفرضية القائلة بأن التنمية المالية غير مرتبطة أو غير مهمة للنمو الاقتصادي. ويؤكدان الفرضية التي تنطبق مع النظريات التي تركز على الدور الإيجابي و مهمة للتنمية المالية في عملية النمو الاقتصادي.⁴

مما تقدم نلاحظ أن آراء بعض الاقتصاديين ترى أن اتجاه السببية من الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي، أي أن تنمية ونمو الأسواق المالية سينعكس لاحقاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وإن اتجاه هذه العلاقة هو اتجاه إيجابي بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي. ويركز الاقتصاديون على أن القناة الرئيسية لتوضيح العلاقة بين السوق المالية والنمو الاقتصادي، وهي إمكانية التخصيص المتزايد للاستثمارات التي تتم من خلال الأسواق المالية والتي قد تؤدي في النهاية إلى رفع النمو الاقتصادي. وذلك باعتراف حيث أظهر أن التخصيص هو عام لرئيس

¹ كرين، و اخرون.(2003)، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التمويل والتنمية، العدد آذار، صندوق النقد الدولي، ص 3.

² King, R. and Levine, R. (1993), "Finance and Growth: Schumpeter Might be Right", The Quarterly Journal of Economics, vol 108, p. 734.

³ Levine, R. (1996), Financial Development and Economic Growth: View and Agenda, policy Research Working paper, 1996, p. 29.

⁴ Beck, T. and Levine, R. (2002), Stock Markets, Bank and Growth: Panel Evidence, "NBER, Working paper, 9082, p. 19.

(A., Smith) الاقتصاديين منذ آدم سميث يعمل على تحسين معدل الإنتاج. فضلاً عن ذلك هنالك عدة قنوات أخرى يمكن أن يؤثر فيها النظام المالي أو الأسواق المالية على النمو الاقتصادي، و هذه القنوات هي خمس وتعد من أهم وظائف النظام المالي التي تؤثر في النمو الاقتصادي وتؤدي إلى رفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري وتعجيل خطى التقدم التقني ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح هذه الصورة.

الشكل 3.1 : الطرائق النظرية للمالية والنمو



Source: Levine,R(1996), Financial Development and Economic Growth, View and Agenda, working paper, 1678, World Bank, p.81.

و يظهر الشكل أن تكاليف اكتساب المعلومات وتكاليف الصفقات تحلق الحوافز لظهور الأسواق المالية والوسطاء الماليين، التي بدورها تقوم بالوظائف المالية الخمس، وهذه الوظائف

الخمس تعد قنوات تصب في تراكم رأس المال المادي والبشري والتقدم التقني، وهما يعدان دوال أساسية في النمو، كما جاءت به نماذج النمو. و أظهرت آراء أخرى لاقتصاديين أن للتنمية المالية أو الأسواق المالية دورا محدودا في النمو الاقتصادي أو لها دور سلبي على النمو الاقتصادي في بعض الأحيان.

حيث يرى أصحاب هذا الفكر كيفية توضيح حقيقة أن القطاع المالي الذي بالإمكان عهد مسؤولا جزئيا عن التقدم الناجح للنمو الاقتصادي يعد في الوقت نفسه مسؤولا على الأقل في تخفيف الأزمات التي تخفض النمو الاقتصادي. وغالبا ما يتسبب في فقدان كل شيء ولاسيما البنية التحتية للنمو، الأمر الذي يتطلب في الاقتصاد سنوات طويلة لاستعادتها .

إذ يرى لوكاس أن علماء الاقتصاد قد بالغوا بالتأكيد وإلى حد كبير على دور النظام المالي. وأن العوامل المالية والرأس مال الطبيعي هي أقل أهمية للنمو الاقتصادي من رأس المال البشري . وبالنتيجة أن الاستثمار والرأس مال الطبيعي ليس إذا أهمية كبيرة كما يعتقد البعض بالنسبة للنمو الاقتصادي، بل يرى في بعض الأحيان أن للعوامل المالية دورا سلبيا في بعض فترات النمو الاقتصادي¹

ويرى ديمتريديس واريستس (Arestis and Demetriades) بأن تنمية أسواق الأسهم المالية يمكن أن تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي بوصفها نتيجة للتنمية المجتذبة للمضاربين المحتملة في هذه الأسواق. ولاسيما عندما تزداد حساسية الخطر لدى المضاربين في هذه الأسواق نتيجة للتوسع في الائتمان السريع، وبذلك ترتفع أسعار الفائدة بسرعة، في حين الاستثمارات تنخفض، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الضغط على النمو الاقتصادي. نتائجهما التجريبية اعتمدت على تحليل السلاسل الزمنية وأظهرت ارتباطا سلبيا بين عدم ثبات سوق الأسهم المالية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي يسبب التطوير المالي

ترى نظريات وبحوث أخرى ذات وجهات نظر مختلفة بأن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التنمية المالية. وتظهر هذه الفرضية بأن النظام المالي هو الذي يتأثر بالنمو الاقتصادي وليس هو المؤثر، وأن التنمية المالية هي نتيجة للتنمية الاقتصادية، وأن التوسع الاقتصادي المستمر يتطلب خدمات مالية جديدة. فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي تحسن تكنولوجيا الاتصالات إلى رفع

¹ Lucas, R.(1988), On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economic, vol.22, pp 42-43

كفاءة القطاع المالي، وقد ينمو القطاع المالي بسبب حدوث تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي حقيقي¹. و أول من اظهر هذه الفكرة هو جوان روبنسن حيث ذكرت " أن القيادة للمشروع أولاً ثم تتبعها المالية"، وأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يخلق طلباً على الأنواع المختلفة من الخدمات المالية التي يستجيب لها النظام المالي . وييدي بعض اقتصاديي التنمية شكوكهم حول دور النظام المالي، لذلك فهم يتجاهلون في طروحاتهم وعلى سبيل المثال رواد اقتصاديات التنمية وهما ستيرن وسير وماير، لم يشيروا للمالية في كتاباتهم.

المطلب الثالث : العلاقة المتبادلة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

أما الرأي الثالث فيرى أن هنالك علاقة متبادلة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في أي اقتصاد . وأن كل من التنمية المالية والنمو يسبب أحدهما الآخر . إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن النمو الاقتصادي يعمل على تنمية نظام الوساطة المالية المرهبة . وتأسيس نظام مالي كفاء يسمح لنمو اقتصادي أسرع، بالتخصص في تجميع الموارد وتنويع المخاطر وإدارة السيولة وتقييم المشاريع و مراقبتها . فالنظام المالي يحسن كفاءة توزيع رأس المال، وبذلك ترتفع الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وفي الوقت نفسه إن الكفاءة التقنية ستزيد حجم القطاع المالي لأن اقتصاديات الحجم موجودة في نشاطات الوساطة المالية . وكنتيجة فإن القطاع الحقيقي يمكن أن يمارس تأثيراً إيجابياً خارجياً على القطاع المالي من خلال حجم الادخار، لذا فان التنمية المالية والنمو الاقتصادي يؤثران إيجابياً على بعضها البعض في عملية التنمية الاقتصادية، بكلمة أخرى أنه فقط في المراحل البدائية من التنمية تكون العلاقة أحادية الاتجاه بين التنمية والنمو الاقتصادي، وهكذا في المراحل الأخرى المتقدمة من التنمية تكون العلاقة سببية ثنائية مزدوجة.

هذا ما أفترضه باتريك (Patrick) بأن هنالك علاقة سببية ثنائية مزدوجة بين المؤشرات المالية والتنمية الاقتصادية . ويفترض أن السببية تذهب من المؤشرات المالية إلى التنمية الاقتصادية في المراحل الأولى المبكرة من التنمية الاقتصادية، في حين الاتجاه المعاكس يكون في المراحل الأخيرة من التنمية².

¹ Liu, L.Garcia, R.(1999),Macroeconomic Determinants of stock Market Development, Journal of Applied Economic, vol: 11, No:1, p35

² Boulila, G. Trabelsi, M.(2002), "Financial Development and Long-Run Growth: Granger Causality in a bivariate VAR structure Evidence from Tunisia: 1962-1997." p4.

خاتمة

إن للنظام المالي دور هام وحاكم في النمو الاقتصادي، وفي الارتقاء بالقدرة التنافسية لمختلف بلدان العالم، وهذا وما أكدته مختلف نظريات النمو الاقتصادي خاصة نماذج التي استطاعت تفادي الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان ، الى تراكم رأس المال الذي يتكون من القدرات و المهارات و المعرفة ، والتي تكون متنافسة تتميز بالقدرة على الاستيعاب التكنولوجي . و الجديد بالذكر أن رأس المال يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة و تعلمًا وتدريبًا من الجيل الذي سبقه ، فكلما زاد رصيد الأفراد القادرين على البحث و التطوير في الأنظمة المالية زادت و تسارعت معدلات النمو الاقتصادي ، في حين أن تحقيق النمو الاقتصادي كهدف طويل الأجل لأي بلد لا يتحقق إلا بمصادر بشرية و طبيعية كافية و التي يكون تكوينها أساسا يعتمد على تقدم الاقتصاد الوطني ، فالنمو الاقتصادي هو أساس التنمية المستدامة حيث هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي و التطور المالي .وكما رأينا سابقا أن موضوع التطوير المالي حظي باهتمام بالغ من قبل الباحثين باعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

التطوير المالي و النمو الاقتصادي في

الجزائر

مقدمة

لقد شهدت الساحة الوطنية العديد من الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية تمخضت عن مخلفات الاستعمار وكذا التوجهات الإستراتيجية للبلاد، فجراء ذلك عرف النشاط المصرفي الجزائري أثناء تطوره العديد من الأطوار. وبهدف تحقيق التنمية قامت السلطات العليا في الجزائر بترقية سياسة الاستثمارات، فكان التركيز على التصنيع عاملا أساسيا وحاسما لبلوغ تلك الغاية. حيث مثلت المؤسسات العمومية والقطاع المصرفي عماد سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، ذلك من خلال التحكم وبشكل تام في الموارد المالية وتوظيفها بفعالية في تمويل المخططات التنموية لتحقيق الأهداف المسطرة.

ففي ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول وتطور قطاع المحروقات لم يظهر لهذه السياسة عيوب ولا نقائص، لكن الأزمات المتتابة والحانقة منذ بداية الثمانينات وخاصة مع انهيار أسعار البترول، زد على ذلك التحولات التي طرأت كشفن عن عدم فعالية سياسة الدولة الاقتصادية والمالية، فكان لكل تلك العوامل وغيرها، دور في التفكير في القيام بإصلاحات جذرية،

تهدف إلى التحلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق. وباعتبار النظام المصرفي جزءا أساسيا وقياديا ذا دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، من الضروري أن تشمل إصلاحات تتماشى والتحولات العالمية، تمكنه من التعايش معها - أي التحولات - وبغية التعرف عن آثار تلك التحولات على تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر، نقوم في هذا الفصل بعرض موجز لأهم التطورات التي مر بها النظام المالي الجزائري، دون إهمال أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري بالإضافة الى مصادر النمو .

المبحث الأول : واقع النظام المصرفي في الجزائر

بتحقيقها الاستقلال السياسي بعد خروجها من قبضة الاستعمار، بدأت الجزائر في التفكير في بناء نظام مصرفي يمكنها من تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ضمن جميع المجالات، فمنذ تلك الفترة مر النظام المصرفي بعدة مراحل، نولي فيما يلي اهتماما بسرد أهم ما احتوته كل فترة.

المطلب الأول : أهم مؤشرات تطوير القطاع المصرفي في الجزائر

منذ بداية التسعينات وبعد أن أتت الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المالي والمصرفي والذي تجلّى في صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 المعدل بالأمر الرئاسي رقم 03-11، عرفت الجزائر تطورات هامة في المؤشرات النمو الإقتصادي والتطور المالي. لذلك سوف نحاول إبراز ومناقشة أهم التطورات التي عرفت الجزائر في النمو الإقتصادي والتطور المالي بعد تطبيق سياسة التحرير المالي، وذلك للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2011.

1. تطور نمو الكتلة النقدية السنوي:¹

من بين أهداف الأخرى لإصلاحات التحرير المالي في الجزائر هو تحقيق نوع من الإستقرار النقدي، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية ويخفض من معدل التضخم .

الجدول 2.1. تطور نمو الكتلة النقدية M2 السنوي في الجزائر (1990-2011)

Years	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
M2 growth rate (annual%)	12.07	17.65	8.88	24.17	12.36	9.64	14.77	18.20	19.50	14.00	-
Years	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
M2 growth rate (annual%)	-	18.30	16.61	12.12	10.21	20.00	22.71	15.67	1.75	12.58	19.22

Source : www.opendataforafrica.org

من الجدول 1.2 نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية السنوي في المتوسط للفترة الممتدة ما بين 1990-1999 لم يتجاوز 15.12%، ويعود ذلك إلى إتباع الجزائر لسياسة تقشفية صارمة تطبيقا للإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي)، والتي تمثلت في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور وتخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

¹ ابن علال ، بلقاسم .(2012).التطوير المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011) ، جامعة تلمسان ، ص.31.

وإبتداء من سنة 2002 عرف نمو الكتلة النقدية السنوي إرتفاعا طفيفا، وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي (حوالي 520 مليار دج) لمدة ثلاثة سنوات حيث تم فيه ضخ كتلة نقدية هائلة في الإقتصاد، كما يعود كذلك إلى تضاعف الأنفاق الحكومي الذي نتج عن تحسن عائدات الدولة بتحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وفي سنة 2009 إنخفض نمو الكتلة النقدية السنوي والذي يعود إلى صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تم إلغاء قروض الإستهلاك وتم إلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا ما كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10% لدى البنوك الجزائرية، حيث أثرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة في ما بين البنوك.

2. تطور القروض المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص

رغم أن عملية توزيع القروض في الجزائر لم تحقق الأهداف التي كانت منتظرة منها بعد إلغاء سياسة توجيه الإئتمان، ورغم بقاء القروض الموزعة في مجملها حصرا على القطاع العام وعلى الأنشطة القصيرة الأجل وبعض الإستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، إلا أن القطاع الخاص لم يعد مهما كالسابق وأصبح محل إهتمام البنوك في عملية التمويل خاصة البنوك الخاصة.¹

الجدول 2.2 تطور نسبة القروض المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2011)

Years	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Domestic credits to private sector (% of GDP)	5.62	4.53	7.07	6.48	6.50	5.16	5.36	3.90	4.56	5.38	5.96
Years	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Domestic credits to private sector (% of GDP)	7.95	12.14	11.19	11.03	12.02	12.29	13.4	13.2	16.6	15.6	14

Source : www.opendataforafrica.org

ويتبين لنا من الجدول 3.2 أن نسبة القروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي عرفت إرتفاعا ضئيلا منذ سنة 2002 لكنه أحسن من السنوات السابقة، حيث وصلت إلى 14% سنة 2011، وهذا ما يفسر على أن القروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص ظلت دائما أقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام. ويعود إنخفاض نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إنخفاض عائد الإستثمار في الجزائر وإرتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بهذه الاستثمارات.

¹ بن علال ، بلقاسم .(2012). مرجع سبق ذكره، ص.32.

المطلب الثاني: آثار الإصلاحات المصرفية على النظام المصرفي في الجزائر

1. تحرير أسعار الفائدة

أصبحت البنوك التجارية حرة في تحديد سعر الفائدة شريطة احترام السقف الأدنى و الأقصى المحدد من الجمعية المهنية للبنوك.

الجدول 3.2 تطور معدل الفائدة و معدل التضخم خلال الفترة (1994-2012)

البيان	1994	1997	1998	2002	2005	2008	2010	2011	2012
معدل الفائدة الحقيقي %	10-	7,9-	15,1	7,2	7,0-	6,7-	7,0-	8,5-	2,2

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية.(2012).

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الفائدة الحقيقي غير مستقر فتارة يكون سالبا و تارة أخرى يصبح موجبا و هذا ما يكشف عن عدم استقرار المؤشرات النقدية و نخص بالذكر معدل التضخم ، و ان ذلك يؤثر على قرارات الاستثمار و يقف حائلا أمام تفعيل دور الوساطة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية و يخفض من مستوى عمق النظام المالي نظرا لضعف قدرة المؤسسات على الاستفادة من القروض البنكية.

2. دخول البنوك التجارية الخاصة

من بين أهم القرارات التي جاءت بعد صدور قانون النقد و القرض لسنة 2008 المجال أمام استثمارات القطاع الخاص بما فيها فتح المجال .عتماد بنوك تجارية خاصة و قد تم فتح العديد من البنوك ذات رأس المال الخاص الجزائري و الأجنبي.¹

3. تفعيل دور البنوك التجارية

بعد منح الاستقلالية للبنوك و إزالة القيود على الائتمان بعد الإصلاحات الهيكلية بإزالة الضوابط و القيود على الائتمان للقطاع الخاص و الابتعاد عن الائتمان الموجه لقطاعات معينة اعتبرت ذات أولوية، استرجعت البنوك التجارية دورها كوسيط مالي يسعى إلى تعظيم ربحيته .

4. تزويد سوق القرض بالضمانات المصرفية

في هذا الشأن لم يكتف المشرع بالضمانات الشخصية و العينية المعتاد عليها ، بل أضاف إليها أشكال جديدة للضمان

¹ من المادة 127 الى 130 المادة من القانون المتعلق بالنقد و القرض

مثل : سند الخزن و سند النقل و عقد تحويل الفاتورة.¹

5. تطوير نظم الدفع والتسوية

بدأ البنك المركزي الجزائري في السنوات القليلة الماضية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحسين نظم وعمليات الدفع والتسوية، حيث تم تطبيق نظام ARTS و نظام المقاصة ACTI في سنة 2006 .

المطلب الثالث :التطورات الجديدة للنظام المصرفي الجزائري بعد إصلاح (1990)

يعد صدور قانون النقد والقرض أهم حدث عرفته فترة التسعينات، والذي بموجبه تم إدخال مبادئ وقواعد جديدة لإعادة تنظيم القطاع المصرفي، وتزامن هذا الإصلاح مع لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد تعزيز الجهود التي قامت بها السلطات في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية . وتم اعتماد برامج مدعمة من قبل هذه الهيئات الدولية بهدف منح قروض ومساعدات تتضمن تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، إلغاء عجز الميزانية، إصلاح النظام الضريبي والجمركي، كما كان يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي عجزت الإصلاحات الذاتية المنتهجة تصحيحها.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة.² المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم :وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي بنوعيه :

أ- محاربة التضخم وهو استقرار داخلي.

ب- استقرار سعر الصرف وهو استقرار خارجي ، كما عرفت الجزائر أربع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي نوجزها فيما يلي :

1. الاستعداد الائتماني الأول ماي (1989) : وافق فيه الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 ، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

2. الاستعداد الائتماني الثاني جوان (1991) : إن هذا الاتفاق كان يهدف إلى منح قروض

¹ عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد، ص25.
² زويت، محمد (2005). النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص

ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

3. الاستعداد الائتماني الثالث أفريل (1994) : إن الوضع المتأزم الذي شهدته الجزائر قبل سنة 1994

دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في أفريل 1994 ، بحيث عرف السادسة الأول من سنة 1994

4. اتفاق التصحيح الهيكلي ماي (1995) - ماي (1998) : وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق

القرض الموسع مع الجزائر الممتد بين 1995 و 1998 ، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة

سنة (أفريل 1994 - ماي 1995) بشكل مرض.

أدت هذه الوضعية الذي عرفها الاقتصاد إلى ضرورة القيام بإصلاحات أخرى على مستوى النظام المصرفي .

والشكل التالي يوضح هيكل النظام النقدي والمالي الجزائري لسنة 1996

الشكل 1.2 النظام النقدي والمالي الجزائري لسنة (1996)



Source : Benhlma Ammour, op.cit ; p.7.

و بقي النظام المصرفي في هذه المرحلة خاضعا لوصاية وزارة المالية، وعرف جمودا وابتعادا عن مهامه في تمويل التنمية، رغم قيام الدولة بتخفيض تراكم القروض غير المجدية عن طريق التطهير المالي، بإعادة شراء مكشوف للمؤسسات العمومية بتقديم سندات الخزينة التي كانت قد كلفت الخزينة في نهاية سنة 1998

حوالي 1400 مليار دينار جزائري، حيث لم يحل هذا المبلغ إلا جزء من مشاكل البنوك إذ أثر على سيولتها بتجميد أصولها، بالنظر إلى أجل السندات وعدم قابليتها للتحويل في السوق المالي.

المبحث الثاني: اتجاهات ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم المجاميع الاقتصادية التي يجب أن تعنى بدراسة شاملة وواقعية، و ذلك لما يمثله من مؤشر (كمي) يساعدنا على المعرفة الحالة الاقتصادية للبلاد، و مختلف المراحل التي مرت عليها. و بالتالي، سنحاول في هذا المطلب دراسة التطور الكمي لمعدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB/GDP كمؤشر) في الجزائر على المستوى الإجمالي و على المستوى القطاعي، أي إعطاء الأرقام و الإحصائيات و هذا خلال فترة زمنية معينة قدرنا أن تكون من 1995-2008.

المطلب الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف الناتج الداخلي الخام PIB/GDP عدة تغيرات و تقلبات نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الوطني ككل، و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار البترول، و نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة الحالة اللامنية للبلاد، و ارتفاع المديونية و التضخم، بالإضافة للوضعية السيئة و المتدهورة للقطاعات المنتجة، كما أن الجزائر اختارت من اجل تنظيم جديد لنظامها السياسي الاقتصادي و الاجتماعي، نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني ير أن المرور بهذا النظام الجديد صادف و يصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور النشاط الاقتصادي ممثلا بتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB/GDP في اتجاه سلبي بمعنى اتجاه الانكماش و حدوث اختلال توازني في الاقتصاد. و قد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبي إلى غاية سنة 1994 سنة انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية "STAND BY" مع صندوق النقد الدولي (FMI/IMF) ، حيث بدا الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، و هذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي . و الجدول التالي يوضح مختلف التطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني.

الجدول 4.2. تطور الناتج الداخلي الخام (GDP) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	42066.3	46942.1	48177.0	48187.6	48640.7	54799.4	55181.1
معدل نمو LE PIB (الاسمي)	8.5-	11.6	2.6	0.02	0.9	12.6	0.7

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	56947.6	68017.1	85351.0	103220.	117287.	134303.	170452.
				4	7	9	6
معدل نمو LE PIB (الاسمي)	3.2	19.4	2.5	20.9	13.6	14.5	26.9

المصدر: حواس، أمين.(2010).أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية للجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ابن باديس ، الجزائر،ص.156.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم GDP الجاري في تزايد مستمر من سنة لأخرى بزيادة متذبذبة، حيث تغيرت القيم من 42066.3 مليون دولار سنة 1995 إلى 170452.6 مليون دولار سنة 2008، أما معدلات النمو (الاسمية) فيظهر الجدول التغيرات المتذبذبة و غير المستقرة لمعدل النمو، حيث كان متذبذبا من سنة 1995-1998، حيث عرفت هذه الفترة تباينا كبيرا من حيث معدلات النمو المسجلة كنسبة 11.6 % سنة 1996 كأعلى معدل خلال الفترة 1995-1998 ، و تم تسجيل أيضا معدل -8.5 % كأدنى معدل للنمو خلال فترة الدراسة، و يرجع هذا التباين إلى التغيرات الخارجية و الداخلية كأسعار البترول و انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار ، ليعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا و بقيم موجبة رغم بعض التذبذبات المسجلة 2001 (0.7%)، 2004(2.5%) .

من بين الأهداف الأساسية لإصلاحات التحرير المالي في الجزائر هو تحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة ومرتفعة.

ومن الجدول 1.2 نلاحظ أن الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 أستطاعت أن تحقق معدلات نمو إقتصادي موجبة (ما عدا في السنوات 1991 ، 1993 ، 1994) ومرتفعة. ويعود التحسن في النمو الإقتصادي بالأساس إلى إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2005، حيث أصبحت تمثل ودائع قطاع المحروقات 25% من إجمالي الودائع تحت الطلب المقيدة لدى البنوك الجزائرية.

الجدول 5.2 تطور معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1990-2011)

Years	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Real GDP growth (annual %)	0.80	-1.20	1.80	-2.10	-0.90	3.80	4.11	1.10	5.10	3.20	2.21
Years	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Real GDP growth (annual %)	3.00	5.60	7.20	5.20	5.90	1.70	3.40	2.40	1.60	3.60	2.80

Source : www.opendataforafrica.org

المطلب الثاني: الهيكل القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر

يعرض هذا المطلب من الدراسة صورة عامة عن الهيكل القطاعي للنتائج الداخلي الخام GDP للاقتصاد وطني و ذلك على أساس تحليل مساهمة نشاطاتها الاقتصادية الرئيسية (القطاعات الإجمالية) في إجمالي إنتاج البلاد (النتائج الداخلي الخام).

و يبين الجدول التالي هيكل الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2006-2008):

الجدول 6.2. هيكل الناتج الداخلي الخام (GDP) سنة 2008 (نسب مئوية)

السنوات	2007	2008
قطاعات الإنتاج السلعي	67.3	64.1
الزراعة	7.6	6.6
الصناعات الاستخراجية	47.0	45.5
الصناعات التحويلية	4.0	3.8
باقي قطاعات الإنتاج ¹	8.7	8.2
إجمالي قطاعات الخدمات	26.8	30.4
الخدمات الحكومية	7.4	9.4
التجارة و المطاعم و الفنادق	9.0	9.3
باقي قطاعات الخدمات ²	10.4	11.7
صافي الضرائب غير مباشرة	5.9	5.5
الناتج الداخلي الخام	100	100

Source :www.onu.org

من خلال استعراض هيكل الناتج الداخلي الخام GDP في عام 2008، نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية السلعية حققت ناتجا بلغ 77.498 مليار دولار بنسبة 66.5% من GDP، ليحظى قطاع الصناعات الاستخراجية بحصة الأسد بالمقارنة مع بقية القطاعات، رغم الانخفاض النسبي الذي شهده القطاع عام 2008، حيث انتقل من 47.0% من الناتج عام 2007 إلى 45.5% من الناتج عام 2008، و يعود هذا التراجع الملحوظ في حصة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى تذبذب أسعار النفط و عدم استقرار السوق العالمية خاصة في النصف الثاني من نفس العام، و قد أدى ذلك إلى زيادة حصة بعض القطاعات، حيث أن القطاعات الخدمية كان لها نصيب في الناتج و النمو لإستراتيجية التنمية

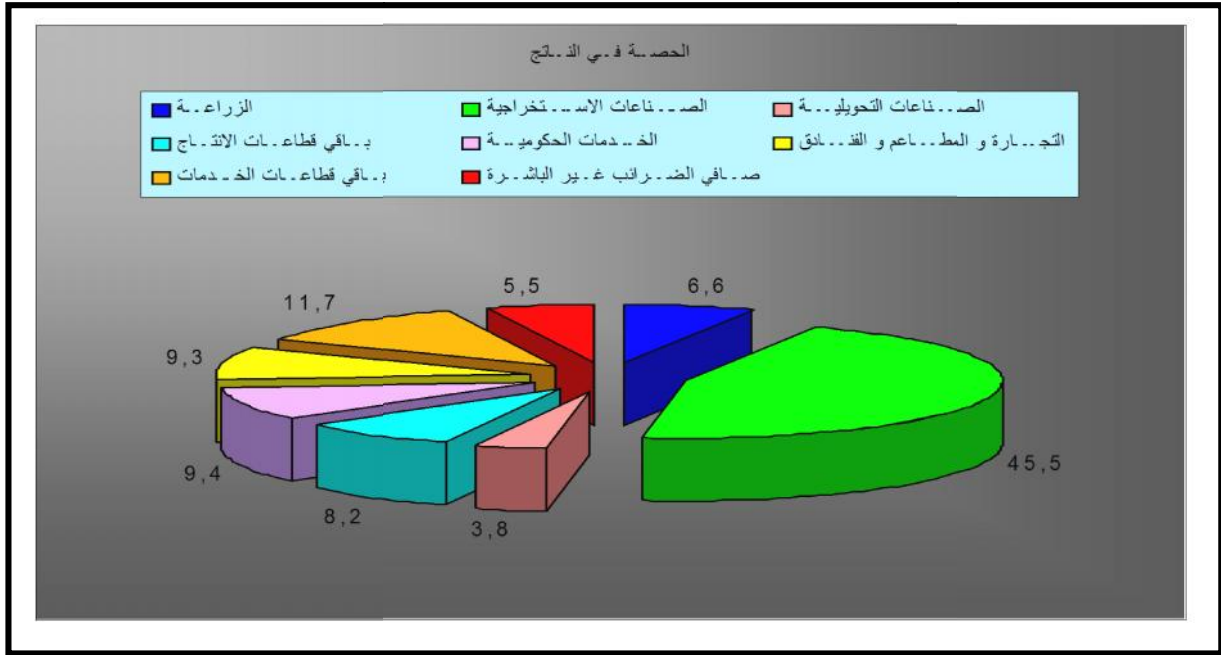
¹ باقي قطاعات الإنتاج: قطاع البناء+قطاع الكهرباء و الغاز و الماء.

² باقي قطاعات الخدمات: النقل و المواصلات و التخزين+ التمويل و التأمين و المصارف+الإسكان و المرافق+الخدمات الأخرى.

الشاملة و المتوازنة ، حيث حقق قطاع الخدمات حصة تقدر ب 30.4 % من الناتج عام 2008 بعد أن عرف زيادة ملحوظة مقارنة بعام 2007 (26.8%).

سنخصص الجزء الموالي من هذا المطلب لتناول معدلات النمو القطاعي لكل قطاع على حدة، و مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال الجداول الموالية التي سنتطرق لها بشيء من التفصيل.

الشكل 3.2 التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام عام (2008) (نسب مئوية)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 6.2

1- قطاع الزراعة:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام ، و لما يوفره من فرص عمل مما يجعله مصدرا من مصادر الدخل للسكان، إلى جانب تلبيةه للحاجات الاستهلاكية الغذائية و إسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج.

و قد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، و من أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية و ارتفاع قيمة العجز الغذائي . وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام GDP حوالي 6.6 % سنة 2008 و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 7.2. الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه خلال الفترة (2008-2000)

مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام (6)					نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)					نسبة التغير 2008-2007	نسبة التغير 2008-2000	الناتج الزراعي (مليون دولار)				
2008	2007	2006	2005	2000	2008	2007	2006	2005	2000			2008	2007	2006	2005	2000
6.6	7.6	7.6	7.7	8.4	323	297	263	240	151	11.8	10.8	11197	10105	8805	7902	4600

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات :- صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك). (2009،ص 287).

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن الناتج الزراعي الجزائري (بالأسعار الجارية) قد ارتفع ليصل إلى 11197 مليون دولار عام 2008، مسجلا بذلك نموا بنسبة 10.8 % مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 11.8% خلال الفترة(2008-2000). و يرجع هذا النمو في الناتج الزراعي في عام 2008 إلى الظروف المناخية المواتية ، إلى جانب سياسات الإصلاح التي طبقتها الدولة في مجال تحرير الأسعار و كذا تكثيف الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية من خلال تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) . و على الرغم من النمو الجيد في الناتج الزراعي إلا أن مساهمته في GDP تراجع من 7.6 % عام 2007 إلى 6.6 % عام 2008 ، و ذلك نتيجة النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية و كذا قطاع الخدمات و زيادة حصتها في GDP .

الجدول 8.2. القوة العاملة بالزراعة خلال الفترة (2007-2000) الوحدة:آلاف نسمة

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
عدد العمال	2220	2620	2873	2801	2729	2660	2591	2525
نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية (6)	22.3	16.5	14.5	20.7	30.2	-	-	24.4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات :- صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك). (2009،ص 290).

أما فيما يخص القوة العاملة في الزراعة فقد شكلت حوالي 22.3% من إجمالي القوة العاملة سنة 2007 مقارنة مع حوالي 24.4 % في عام 2000، و يعود هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الأجور ، و ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية ، و التوسع الملحوظ في استخدام المكننة الزراعية و وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة.

2- قطاع الصناعة خارج المحروقات:

ن تشخيص واقع الصناعة الجزائرية و ما تتصف به من خصائص يشير بالمجمل إلى أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي ، كما أنها تبدو غير قادرة على استجلاب و استيعاب و تطوير التقانة الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة الايجابية . و من اجل إخراج الاقتصاد الوطني من تحلفه و تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، و إعادة هيكلة القطاع لصناعي بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال ، تبنت الدولة إستراتيجية جديدة تكمن في تنمية ية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنوع هيكل صادراتها ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات ، لان تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها ، و الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج . و لتشخيص واقع الصناعة الجزائرية يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال استعراض الجدول التالي:

الجدول 2. 9. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (GDP) خلال الفترة (2000-2008) (بالأسعار الثابتة) الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الناتج الصناعي	7147.3	6957.3	6810.9	6528.0	6362.5	6201.3	6115.7	5943.3	5826.8
معدل نمو الناتج الصناعي (6)	2.73	2.14	4.33	2.60	2.59	1.39	2.9	1.99	1.1
مساهمة الصناعة في GDP (6)	7.12	7.14	7.20	7.03	7.20	7.88	7.78	7.92	7.96

Source : WWW.ONS.ORG(2009).

يلاحظ من هذه البيانات أن نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج الداخلي الخام لم تكن كبيرة نظرا لطبيعة الاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحرقات بنسبة 45.5 % (عام 2008) و اتساع نشاط قطاع لخدمات فيه، إلا أنها تميزت بثبات أكبر فقد تراوح مداها ما بين 7.0 % سنة 2003 إلى 7.96 % سنة 2000 و هي أعلى قيمة سجلت في فترة الدراسة . و قد حقق القطاع الصناعي معدلات نمو ايجابية في سنوات فترة الدراسة رغم الانخفاضات المسجلة في بعض السنوات و التي تعود لظروف وقتية طارئة من

جهة ، و تأزم الوضعية الاقتصادية بالنسبة للقطاع العمومي ، لكن النمو العام في القطاع يبدو جيدا ، حيث بلغ هذا النمو في الناتج الحقيقي ما يقارب 2.73 % سنة 2008.

إلا أن الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية و بالأخص القطاع العمومي (يمثل أكثر من 80% من مجموع المؤسسات النشطة في القطاع الصناعي)، حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006 ما يقارب - 0.3 % ، و إن الفروع التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط : فرع الفلين و الخشب و الورق بمعدل 2.9 % ، و فرع الصناعات المعدنية الحديدية الميكانيكية ، الكهربائية و الالكترونية بمعدل 1.3 % . بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاضا شديدا في الإنتاج ؛ فقد سجلت الصناعة التحويلية معدل نمو سلبي يقدر ب - 2.2 % ، و الصناعات الغذائية الزراعية معدل - 7.6 % و الصناعات النسيجية معدل - 14 % ، و الجلود و الأحذية معدل - 15 % و يعود تراجع الناتج الصناعي خلال هذه السنة إلى الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة و الذي قدر ب - 2.7 % .

و بالرغم من التحسن الملحوظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة 0.3% على مستوى بعض الصناعات ، إلا أن القطاع لم يتمكن من الاستدراك و بقيت النسبة سالبة ، حيث عرفت الصناعات التحويلية نموا قدر بمعدل 0.9 % و الصناعات المعدنية ، الحديدية الميكانيكية ، الكهربائية و الالكترونية بنسبة 6.8 % ، الصناعة الزراعية الغذائية بنسبة 5.9 % و صناعة الخشب و الفلين و الورق بمعدل 11.4 % . و يمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2006-2000 كما يلي:

الجدول 2. 10. معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة (2006-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو (%)	1.7	- 0.3	1.1	1.1	0.4	1.6	- 0.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، (2008).

إن أرقام الديوان الوطني للإحصائيات المبينة أعلاه توضح مدى ركود القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات (2005-2000) والعجز الذي سجله سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشرينيتين من الزمن .وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات.

كما تتضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الصناعة الجزائرية من خلال الميزان التجاري الذي أصبح يحقق أرصدة جملها سالبة لجميع المنتوجات باستثناء المحروقات. فالصناعة التحويلية لم يتعدى نصيبها 1 % من إجمالي الصادرات.

وتلخيصا لما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم ب:¹

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها؛
- إنتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية؛
- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية جدا؛
- إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛
- عدم التنوع في الصادرات؛
- ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا .

لكن بالمقابل يزخر الاقتصاد الوطني بموارد طبيعية جد هامة تسمح بإعادة بعث الإنتاج الصناعي. إن هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقيات الممضية مع الاتحاد الأوربي أو في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، و التفكير في تنميتها وإنعاشها بات شئ حتمي.

3- قطاع المحروقات:

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية، فحصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة تمثل نسبة عالية تتراوح بين 93 % - 97% و نسبة 95 % من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم، إضافة إلى أن التجارة البترولية والغازية الجزائرية تعد التجارة الأكثر نجاعة وفعالية في السوق الجزائرية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي باستحواذها على 98.5% من إجمالي الصادرات⁷²، هذا

¹ - قوريش نصيرة، "أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (2008)، ص ص 93-95.

² - خالدي حديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، (2005)، ص 88.

يعني الاعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة البترولية والغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية وكذلك في توفير العملات الأجنبية الصعبة وفي موازنة ميزان تجارتها و مدفوعاتها في آن واحد. و بحكم العناية الموجهة له و الاستثمارات التي يستقطبها ، شهد قطاع المحروقات (البترول و الغاز الطبيعي) بخلاف القطاعات الأخرى انتعاشا كبيرا و حقق نتائج ايجابية تفسر بآثار الاستثمارات المحققة خلال السنوات الماضية ، و كذا بوضعية السوق النفطية الملائمة (عدا بعض السنوات التي شهدت فيها السوق ركودا في الطلب على السلع البترولية) ، و إلى حد ما بثمار الجهود المبذولة في السنين الأخيرة في مجال مضاعفة طاقات الإنتاج ، و قدرات التسعير للمنتجات الأساسية(النفط لخاص ، الغاز المكتف ، الغاز الطبيعي).

الجدول 2. 11. معدلات نمو قطاع المحروقات في الفترة (1996-2007)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو الاسمي (%)	45.7	11.7	22.1-	39.6	81.3	10.6-
معدل النمو الحقيقي (%)	6.3	6.0	4.0	6.2	4.9	1.6-

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الاسمي (%)	2.3	26.5	24.1	44.5	15.8	5.3
معدل النمو الحقيقي (%)	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-

Source : IMF, Les rapports annuels des pays.¹

تميز هذا القطاع بمعدلات نمو اسمية ايجابية وسلبية تراوح مداها بين -22.1% لسنة 1998 و 81.3% لسنة 2000، كما نلاحظ أن المعدلات كانت على درجة كبيرة من التذبذب، كما تميز هذا القطاع بمعدلات نمو حقيقية أكثر استقرارا من المعدلات الاسمية تراوحت قيمها الدنيا والقصى بين سنة 2006 (-2.5%) و 8.8% سنة 2003 لكنها على العموم أقل تذبذبا من القيم الاسمية. و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول في مجموعة الأوبك التي انضمت إليها سنة 1963. وتحتل الجزائر المركز الثامن عشر في الترتيب العالمي في مجال الإنتاج البترولي، ذلك لأنها تواجه على الدوام صعوبة نسبية في تحقيق واستغلال أعلى قدراتها الإنتاجية بسبب السيطرة التي يخضع لها البترول الجزائري من قبل منظمة الأوبك، مما جعلها تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة قبل قطر في هذا المجال. فنلاحظ بذلك ضآلة الإنتاج الجزائري مقارنة بالقدرات، وهذا ما جعلها تطالب مؤخرا برفع حصتها من الإنتاج في ك بالرغم من أن صادراتها لم تعد حكرًا على المنظمة فحسب، بل أنها استقلت نسبيا في إطار شراكتها الأجنبية. كما أن الجزائر فت تاريخا حافلا في المجال الغازي فلها ما تزخر به في هذا المجال

لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي 4.5 تريليون متر مكعب حيث تحتل المرتبة الثامنة عالميا وتملك الجزائر أهم الحقول الغازية عبر العالم هو حقل حاسي رمل المستكشف سنة 1956 حيث يمثل 57% من احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر. إضافة إلى كل من عين صالح، رودنص، الحمراء، آلال، كما أن احتياطات الغاز الطبيعي تمثل 56% من احتياطات المحروقات في الجزائر. و تتميز الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للمحروقات عموما بارتفاع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 12.2. مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في الفترة (1996-2007) الوحدة: مليار دج

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام للمحروقات	733.0	819.0	638.0	891.0	1616.0	1444.0
حصة المحروقات من LE PIB (%)	28.5	29.5	22.8	27.7	39.9	34.1

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام للمحروقات	1477.0	1868.0	2319.0	3352.0	3882.0	4089.0
حصة المحروقات من LE PIB (%)	32.7	35.6	37.8	44.4	45.9	43.9

Source : IMF, Les rapports annuels des pays.

و يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تكن باستقرار قطاع الصناعي، فقد كانت هناك تذبذب بين ارتفاع و انخفاض سجل خلال الفترة (1996-1998)، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا وقد تراوح مداها بين 22.8% سنة 1998 و 45.9% لسنة 2006. كل المؤشرات تدعو إلى الاعتقاد أن قطاع المحروقات هو العنصر الأساسي و الجوهري في الاقتصاد الوطني و بالمقارنة مع القطاع الصناعي، فإن المحروقات تشهد تطورا واسعا في المستقبل بالنظر إلى توسيع الاحتياطات و تحسين تقنيات الاكتشاف و الاستخراج و الانفتاح على الشراكة الأجنبية.

4- قطاع الخدمات:

لقد بات من الضروري تركيز أنظارنا الاقتصادية على قطاع الخدمات للمكانة التي يحتلها بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، و إن دراسة واقع الخدمات أو الوضعية العامة له في أي بلد يستدعي بالضرورة التطرق إلى تطور هذا القطاع من خلال استعراض الجدول التالي:

الجدول 13.2. معدلات نمو قطاع الخدمات في الفترة (1995-2006)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاسمي (%)	-	27.8	8.9	13.5	9.5	6.2
معدل النمو الحقيقي (%)	6.8	6.0	5.4	7.9	6.5	4.2

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو الاسمي (%)	13.7	5.2	10.7	14.5	12.8	10.7
معدل النمو الحقيقي (%)	8.5	8.3	8.3	11.7	9.0	9.6

Source : IMF, "Les rapports annuels des pays" .

تميز هذا القطاع بمعدلات نمو اسمية متذبذبة تراوح مداها بين 5.2% لسنة 2002 و 27.8% لسنة 1996، كما تميز هذا القطاع بمعدلات نمو حقيقية كلها ايجابية على طول الفترة التي شملتها الدراسة حيث تراوحت قيمها الدنيا والقصى بين سنة 2000 ب 4.2% و 11.7% سنة 2004، كما تميز هذا القطاع باستقرار نسبي منذ سنة 2001 وحتى نهاية فترة الدراسة 2006. و لقد كان للنتائج الايجابية المحققة في قطاعات النشاطات المختلفة آثار واضحة على قطاع الخدمات ، إلى جانب توفير المناخ المناسب من خلال تحرير الخدمات الأساسية -بخاصة النقل و الاتصالات- و التي سهلت تطور الصادرات في خدمات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالسياحة و قطاع المعلومات و تقنيات الاتصالات .و بالإضافة إلى فوائدها التجارية ، فان بإمكان تحرير الخدمات أن تخلق المزيد من الفرص لقطاع الاستثمار المحلي و أن تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المولدة للوظائف.

و في هذا الإطار، يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 أن قطاع الخدمات في الجزائر يبقى المصدر الشبه وحيد لخلق مناصب الشغل، فالنسبة الكبيرة من اليد العاملة فيه و البالغة 74.4% سنة 2007 تعتبر أحسن معيار للإيضاح بالمكانة التي يحتلها هذا القطاع، و بالتالي يبقى في صدارة ترتيب القطاعات المشغلة لليد العاملة الجزائرية.

و لقد أدى تراجع مساهمة قطاعي المحروقات و الزراعة في الناتج الداخلي الخام إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية ، و التي ارتفعت قيمة ناتجها من نحو 2149.8 مليار دج سنة 2005 إلى 2381.3 مليار دج ، مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام من 28.5% إلى 30.5% سنة 2008 و لقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو النشاط التجاري و الحكومي و لتزايد وتيرة النشاط السياحي.

و الجدول التالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام :

الجدول 14.2. مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2006) الوحدة: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج الداخلي الخام للخدمات	683.0	873.0	951.0	1080.0	1183.0	1257.0
حصة الخدمات من LE PIB (%)	31.8	33.9	34.3	38.1	36.7	30.4

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام للخدمات	1429.0	1503.6	1664.5	1905.4	2149.8	2381.3
حصة الخدمات من LE PIB (%)	33.8	33.2	31.7	31.0	28.5	28.1

Source : IMF, "Les rapports annuels des pays" .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ناتج الخدمات كان مستقرا أكثر من القطاعات المدروسة سابقا، كما أن حصة قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الكلي كانت دائما كبيرة (أكبر من 30%) باستثناء سنتي الدراسة الأخيرتين (2005 و 2006).

المبحث الثالث: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر: عملية محاسبة النمو

تتزايد دخول البلدان كلما استطاعت أن تراكم أكثر عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال المادي و البشري) وكلما استخدمت تلك الموارد بكفاءة أكثر. وعلى هذا الأساس، أكدت الأدبيات الاقتصادية على المساهمة النسبية لعوامل الإنتاج المختلفة وإنتاجيتها على نمو الناتج عبر الدول (Page and Underwood, 1996). لذلك، يتم استخدام منهج "محاسبة النمو" لتحليل نمو الناتج إلى نمو العوامل الفردية للإنتاج و نمو TFP.

تهدف هذه العملية إلى تحديد مساهمة عوامل الإنتاج المختلفة في النمو الإجمالي في الجزائر، ولفهم أفضل لمجمل العوائق التي منعت البلاد من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة منذ الاستقلال. وكما يوضح Keller and Nabli (2002) بالنسبة لحالة الجزائر، انتهجت عملية التراكم accumulation و الإنتاجية productivity في اتجاهين متعاكسين كما تم توضيحه سابقا في فترة استثمارات القطاع العام الضخمة.

باستخدام الصيغة الدالية ل Cobb–Douglas و التي تتميز بغلة حجم ثابتة constant returns to scale، و على افتراض أن حصة رأس المال، وبالتالي التكنولوجيا هي نفسها عبر البلدان و تساوي إلى

حوالي الثلث، يمكننا القيام بعملية حساب النمو خلال الفترات الأربع الفرعية المختلفة والمذكورة سابقا. تعطى دالة الإنتاج من الشكل :

$$Y_t = AK_t^r L_t^{1-r}$$

حيث Y هو الناتج، A مؤشر TFP، K و L مخزونات رأس المال المادي والعمل، على الترتيب، $0 < r < 1$ ثابت موجب يمكن أن يفسر على انه حصة دخل رأس المال في الدخل الوطني الكلي، أو غالبا ما يشار إليه على انه "مرونة رأس المال elasticity of capital". و يبدأ تقديرنا لمصادر النمو في الجزائر من خلال تحليل النمو الكلي إلى نمو رأس المال، العمل، ونمو TFP للفترة 1962-1999. وقد اختير عام 1962 كسنة بداية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة بالنظر إلى انه عام استقلال الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا التحليل إلى استخدام قيم إضافية لحصة رأس المال (إلى جانب الثلث) في عملية المحاسبة وهي 0.35 و 0.4. أكثر من ذلك، وفي ظل غياب السلاسل الزمنية لقوى العاملة الموظفة employed labor force فإننا سنلجأ بدلا من ذلك إلى استخدام سلاسل تعبر عن إجمالي القوى العاملة total labor force. مرة أخرى، و بسبب الافتقار للبيانات، لا يتم إدراج عنصر رأس المال البشري في عملية محاسبة النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بمصادر البيانات المستخدمة في هذه العملية، يتم الاستعانة ببيانات رأس المال من دراسة Nehru and Dhareshwar (1994)، و بيانات القوى العاملة الإجمالية من مؤشرات التنمية العالمية للبنك العالمي World Bank's World Development Indicators (WDI). أما سلاسل GDP الحقيقي و مخزون رأس المال فتعطى بالأسعار الثابتة لعام 1987. علاوة على ذلك، وبسبب أن سلاسل مخزون رأس المال المقدره بواسطة Nehru and Dhareshwar (1994) تتوقف عن عام 1990، سنقوم باستخدام أرقام الاستثمار من WDI لحساب سلاسل رأس المال باستخدام منهج "محاسبة الجرد البسيط simple inventory accounting approach" لسنوات 1998-1999.¹ في الفترة 1991-1997، سنقوم بتوسيع قاعدة بيانات دراسة Makdisi et al. (2007) لشرح النمو في بلدان MENA.

¹ يعطى تقدير مخزون رأس المال الكلي وفقا للمعادلة التالية:

$$K_t = (1-u)K_{t-1} + I_{t-1}$$

حيث u المعدل السنوي للاهلاك، I يمثل مستوى الاستثمار الحقيقي في الفترة السابقة. و بشكل مماثل لتقديرات دراسات كل من Nehru and Dhareshwar (1994) و Makdisi et al. (2007)، يتم افتراض معدل اهتلاك بقيمة ثابتة عند 4 بالمئة.

المطلب الأول: مساهمة العمل و رأس المال في النمو الاقتصادي

خلال الفترة 1962-1999، عرف GDP الحقيقي نموا سنويا يقدر ب 5 بالمئة ، في حين نما مخزون كل من العمل و رأس المال بمتوسط معدل نمو يقدر ب 2.4 بالمئة و 4.9 بالمئة على الترتيب. و بافتراض أن حصة رأس المال تساوي إلى 0.3 بالمئة ، وجدنا أن معدل النمو السنوي لإنتاجية العمل هي حوالي 1.7 بالمئة و بالنسبة لرأس المال هي حوالي 1.5 بالمئة خلال نفس الفترة. و بالنظر إلى المساهمات النسبية للعمل و رأس المال في نمو GDP الإجمالي خلال نفس الفترة ، وجدنا أن حصة نمو العمل و نمو رأس المال هي 34.5 بالمئة و 29.8 بالمئة على الترتيب.

و الواقع، أن هذه الأرقام تعكس بصورة جلية التقلبات الكبيرة التي عرفها أداء النمو الاقتصادي في الجزائر. فخلال فترة النمو المرتفع و غير المستقر 1962-1973، تزايد حجم العمل بمعدل سنوي 2.3 بالمئة و بمساهمة في نمو GDP الإجمالي تقدر ب 17.6 بالمئة ، في حين تزايد رأس المال بمعدل سنوي مساو ل 5.9 بالمئة مع مساهمة في نمو GDP الإجمالي بنحو 26.3 بالمئة. أما الإنتاجية السنوية لرأس المال تزايدت بمعدل سنوي تساوي 1.2 بالمئة و كذلك بالنسبة للعمل (1.9 بالمئة). وبالتالي ، خلال الفترة 1962-1987، كان أداء النمو الاقتصادي في الجزائر مرتفعا إلى حد كبير مقارنة بالفترة 1962-1999 بأكملها.¹

في الحقيقة ، خلال الفترة الأولى (1962-1973) ، شرعت الجزائر في تجسيد برامج ضخمة للاستثمارات العمومية في البنى التحتية infrastructure ، الصحة health ، و التعليم education ، و الذي ترجم بالفعل إلى نمو اقتصادي مرتفع و تزايد في مساهمة رأس المال و العمل فضلا عن وجود تحسينات في TFP . و مع ذلك، بالنسبة لحجم الاستثمار خلال تلك الفترة، كانت مساهمة رأس المال في النمو ضعيفة. و يمكن تفسير ذلك من منطلق أن تنفيذ الاستثمارات في البنى التحتية الضخمة صاحبه حماية للصناعات ، مما أدى إلى الحد من المنافسة وكفاءة تخصيص الموارد ، خصوصا مع تدعيم الطاقة ، المياه ، وغيرها من المدخلات.

و مع نهاية الفترة الثانية (عام 1986) ، و بانخفاض أسعار النفط الدولية ، دخلت الجزائر مرحلة النمو الاقتصادي المنخفض ، و وجود اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي و تزايد ضغوط الديون الخارجية ، انخفاض الاستثمارات ، تناقص مساهمة رأس المال في النمو مقارنة بفترة (1962-1973). في حين

¹ - نشير انه مع ثبات كمية العمل ووجود مخزون إضافي في رأس المال نسبة 1 بالمئة ، حقق الاقتصاد الجزائري بنسبة تقل عن 2 بالمئة في النمو الاقتصادي. أو بعبارة أخرى ، زيادة العوامل الأولية المستخدمة في الإنتاج بنسبة n بالمئة ، يؤدي إلى نمو الاقتصاد الجزائري بمعدل $(n+m)$ بالمئة حيث m هو موجب . ويمكن إرجاع ذلك إلى تزايد في نمو TFP.

واصل العمل زيادة مساهمته في النمو من 1.2 بالمئة إلى 2 بالمئة (لحصة رأس المال تساوي 0.3). كما أن حجم العمل ارتفع بمعدل سنوي قدر بـ 3.2 بالمئة. أما خلال الفترة الممتدة من 1987-1994، و هي الفترة التي شهدت تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، تزايد إجمالي العمل بمعدل سنوي مساو لـ 1.9 بالمئة، في حين تباين مساهمته في النمو الاقتصادي ما بين 1.0 و 1.2 بالمئة (لحصة رأس المال تساوي 0.3).

المطلب الثاني: مساهمة TFP في النمو الاقتصادي

عادة ما يشار إلى هذا المؤشر بمصطلح "متبقي سولو Solow residual"، و الذي يمكن تفسيره على انه مقياس لمساهمة التقدم التكنولوجي technological progress في نمو الناتج. و مع ذلك، يعكس هذا المؤشر في الواقع كل مصادر النمو الأخرى بجانب مساهمة رأس المال و العمل، و التي يمكن أن تؤدي إلى تغير في استخدام رأس المال و العمل؛ تغيرات في نوعية التعليم فضلا عن تغيرات في الكفاءة الإجمالية التي يمكن من خلالها تخصيص العوامل في عملية الإنتاج (Keller and Nabli, 2002).

بالنسبة لتطور TFP في الجزائر، يمكن أن نلاحظ وجود تباين كبير في تطور TFP منذ 1962، و من فترة لأخرى. ففي الفترة الإجمالية ما بين 1962-1999، قدر مساهمة TFP في النمو الاقتصادي بـ 35.7 بالمئة (لحصة رأس المال تساوي 0.3) أو 30.6 بالمئة (لحصة رأس المال تساوي 0.4). و مع ذلك، خلال فترة النمو المرتفع المستدام للاقتصاد الجزائري ما بين 1962-1973 و قبل السقوط الأول لأسعار النفط الدولية، سجل هذا المؤشر اداء ملحوظا مع مساهمة في النمو الاقتصادي يقدر بـ 56.1 بالمئة (لحصة رأس المال تساوي 0.3).

الجدول 15.2 محددات النمو طويل الأجل في الجزائر وبلدان مقارنة أخرى

المعلمة	المغرب	تونس	شرق آسيا	الجزائر
معدل النمو السنوي ل GDP (1960-1994) المساهمة في النمو (النسبة)	1.6	5.3	6.1	4.9
تراكم رأس المال	2.6	2.3	3.0	1.5
قوة العمل	0.9	0.9	0.6	1.7
TFP (تتضمن رأس المال البشري)	1.1	2.1	2.5	1.8

Source: Page and Underwood (1996).

مرة أخرى، شهد متوسط نمو TFP تقلبات حادة خلال كامل الفترة الزمنية. فخلال فترات 1986-1988 و 1989-1994، وبمحصنة رأس المال تساوي إلى 0.3، تراوحت مساهمة TFP في النمو الاقتصادي من -3.7 بالمئة إلى -2.6 بالمئة. إلا أن الوضعية انعكست، حيث حقق TFP مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي بعد 1995، حيث بلغ 1.4 بالمئة سنويا أو بمساهمة 42 بالمئة من إجمالي النمو الاقتصادي ما بين 1995 و 1999.

و لاختبار حساسية النتائج بدلالة القيم المفترضة لحصة رأس المال، تم قياس نمو TFP بقيم بديلة أخرى (0.35 و 0.4). و عليه تظهر النتائج أن التغير في حصص رأس المال ضمن هذا النطاق، لم يغير من قيمة نمو TFP أو مساهمة في النمو خلال الفترة 1962-1995 بأي درجة ملحوظة.

و مقارنة مع نمو TFP خلال الفترة الشاملة 1962-1999، كان النمو الملاحظ خلال 1995-1999 مرتفعا. في الواقع، خلال تلك الفترة، استخدم الاقتصاد الجزائري 1 بالمئة فقط من الاستثمار الإضافي لتحقيق 2 بالمئة من النمو الاقتصادي الإضافي. و بما أن معدل نمو العمل كان متساويا خلال الفترتين، و معرفة لدور رأس المال، يفسر نمو TFP الجزء المتبقي لنمو الناتج الكلي. و على مدار الفترة طويلة الأجل، حققت الجزائر نمو اقتصادي بشكل رئيسي من خلال القوى العاملة و بشكل ثانوي عن طريق تراكم رأس المال.¹

و مقارنة مع مستويات TFP السلبية خلال الفترة الثالثة (1987-1994)، حققت الجزائر نتائج حسنة في نمو TFP منذ بداية 1995، وهو الوقت الذي تم فيه اعتماد برنامج التعديل الهيكلي و تخفيض حصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار، وبخاصة الأنشطة غير التنافسية. لكن، لم تكن مكاسب الكفاءة كافية "لتحقيق معدلات النمو المرتفعة" الضرورية لتحسين متطلبات النمو السكاني السريع.

من جانب آخر، كشفت التقديرات التجريبية لدراسات كل من Senhadji (1999) و Makdisi et al. (2007) أن حصص رأس المال تختلف بشكل كبير فيما بين البلدان، و خصوصا بين البلدان المنتجة و غير المنتجة للنفط. في هذا الجانب، كان معامل الجزائر مرتفعا مقارنة مع البلدان الأخرى في منطقة MENA (باستثناء تونس). فبوجود حصص رأس المال في الناتج الحقيقي متشابه، حققت كل من الجزائر و تونس اداء اقتصاديا مختلفا تماما. ففي تونس، كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة مقارنة بالجزائر و بمتوسط يبلغ 5 بالمئة خلال عقد التسعينات، على عكس وضعية الجزائر الجد معقدة، و التي سجلت متوسط نمو اقتصادي يقدر ب 0.9 بالمئة. فكيف يمكن تفسير هذه الوضعية؟، للإجابة على هذا التساؤل، يشير

¹ - في بلدان شرق آسيا، يعتبر TFP و تراكم رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، في حين انه في تونس والمغرب على سبيل المثال، يعتبر تراكم رأس المال المحدد الرئيسي للنمو (انظر الجدول 3).

Senhadji (2000) إلى أن مساهمة TFP في نمو GDP يعتمد بشكل حاسم على حصة رأس المال المادي في الناتج الحقيقي؛ فكلما ارتفعت هذه الحصة، كلما ارتفعت مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي. هنا نلمح أن مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي لكلا البلدين كان معنويا، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في حجم المساهمة النسبية لعنصر العمل و TFP في النمو الاقتصادي. بالنسبة للجزائر، تقدر مساهمة عنصر العمل في نمو GDP مرتفعة مقارنة بتونس، في حين أن مساهمة TFP في النمو الاقتصادي في تونس كانت أكبر نتيجة للتغيرات التكنولوجية، تحسينات في رأس المال البشري، والعديد من الإصلاحات الهيكلية على المستوى الكلي والجزئي.¹

¹ لأكثر تفاصيل حول مساهمة عنصر العمل و رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، انظر Keller and Nabli (2002).

خاتمة

في ختام هذا الفصل أمكن لنا تأكيد فرضيتنا بوجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، ولكن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، كما بالإمكان لهذا الأثر أن يكون سلبيا عن طريق خلق مخاطر الوقوع في أزمات مصرفية ومالية.

كما تم توضيف ما سبق من تحليلات نظرية ودراسات تطبيقية لدراسة حالة الجزائر، حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها نظامنا المالي (المصرفي)، حيث كان لإجراءات التحرير المالي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، تأثيرات على هيكل النظام المالي (المصرفي) الجزائري.

فلو حظ خلال عقد التسعينات أن التحرير المالي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة، وفي الغالب تكون مصحوبة بانتهيار في بعض العملات الوطنية ومن ثم تغيرات شديدة وقوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة، ولم يسلم قطاعنا المالي من تلك الأزمات، وقد تم استعراض مختلف الأزمات المالية التي حدثت في الجزائر، بداية من أزمات سعر الصرف وصولا إلى أزمة بنك الخليفة.

وتبعاً للدراسة القياسية التي قمنا بها على عينة من الدول، تم إسقاط النماذج المتوصل إليها على حالة الجزائر حتى يتسنى لنا معرفة مدى مساهمة تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر. والتي أسفرت عن تأخر نظامنا المالي كثيرا لقطع نصف الطريق نحو مستوى الحالة المستقرة للناتج بالاعتماد على مختلف المؤشرات المستعملة للتعبير عن التطور المالي.

والجزائر بحكم انتمائها للدول النامية فهي تجد في العولمة المالية سلبيات تمس اقتصادها، وتهمز من سيادتها خاصة في المجال المصرفي والمالي، فهي لا تزال تعاني من مشاكل في نظامها المصرفي، وجمود في سوقها المالي، لذلك فالتحديات التي ستواجهها ستكون أكبر في ظل التغيرات الهيكلية التي طرأت على التمويل المحلي والدولي في العقدين الأخيرين.

:

دراسات تجريبية حول أثر التطوير

المالي على النمو الاقتصادي في

الجزائر

مقدمة:

بعد إتمام دراسة الإطار النظري للتطوير المالي والنمو الاقتصادي، وتم تحديد تطورات الهيكلية واتجاهات كل من التطوير المالي والنمو الاقتصادي خلال فترات معينة.

نقوم في هذا الفصل بالاستعراض لدلائل أثر التطوير المالي والنمو الاقتصادي، سواء السابقة أو الحالية. وكذلك استعراض مجمل الدراسات التطبيقية التي أثارت موضوع أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر مع إظهار الطريقة المتبعة في دراسة هذه العلاقة. بعد ذلك نتطرق إلى أهم النتائج المتوصل إليها وتقييمها.

و من أجل قياس التطور المالي في الجزائر فقد اعتمدنا على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لبناء مؤشر مركب للتطور المالي انطلاقاً من أربعة متغيرات مالية، و قد بينت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التطور المالي و النمو الاقتصادي خلال الفترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية، بينما دلت النتائج على وجود علاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي غير أنها علاقة ضعيفة و هذا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وأن اتجاه العلاقة السببية خلال هذه الفترة كان من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي، و هذه النتائج تبين أن القطاع المالي في الجزائر ما زال لم يصل بعد إلى مستوى من التطور الذي يسمح له بدفع النمو الاقتصادي، و بالتالي فهو بحاجة لمزيد من الوقت والإصلاحات.

و عليه سنتطرق في المبحث الأول الى الحديث عن الدراسات التجريبية السابقة (القديمة والحديثة)، أما في المبحثين الثاني و الثالث، كان عبارة عن دراستين تطبيقيتين، من إنجاز كل من الباحثين حواس أمين، و شكوري سيدي محمد.

المبحث الأول : الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي

تعد الدراسات التجريبية السابقة المتعلقة بدراسة أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي وشروط نجاحها من الدراسات التي تتبناها المؤسسات والهيآت المالية الدولية وعلى أسها صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بهدف مساعدة الدول خاصة الدول النامية التي تبنت نهج التحرير المالي، في الإستفادة من مزايا تطبيق سياسة التحرير المالي وتجنب التحديات التي قد تفرزها هذه السياسة كالأزمات المالية والمصرفية.

و أغلب الدراسات التجريبية المنشورة التي أطلعنا عليها هي دراسات أجنبية تمت باللغة الإنجليزية، وتناولت بعض هذه الدراسات بصورة مباشرة أثر تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية وشروط نجاحها خاصة شرط التطور المالي. وقد حاولت جل هذه الدراسات أن تضيف إلى نماذجها عدة متغيرات ومؤشرات التي يمكنها أن تؤثر في النمو الإقتصادي للدول كالنمو السكاني، درجة التعليم، الاستثمار...

بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات التي تقيس وتحدد درجة التحرير المالي بمختلف جوانبه الداخلي والخارجي وأخرى تعبر عن التطور المالي كشرط أساسي لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية. وقد حاولنا في هذا المبحث تقديم وشرح مجموعة من هذه الدراسات التجريبية حسب التسلسل الزمني.

المطلب الاول : الدراسات التجريبية السابقة

1- دراسة Grilli and Milesi-Ferretti (1995) : ¹

ركز الباحثان في أعمالهما على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي المتمثل في نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعينة مكونة من 61 دولة نامية ولفترتة الممتدة بين 1966 و1989 وقد إستعمل الباحثان طريقة المربعات الصغرى (OLS: Ordinary least squares method) ومؤشر $Share^2$ الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال والصادر عن التقرير ال سنوي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي.

¹ Vittorio,G. and all. (1999), « Economic effects and structural determinants of capital controls », IMF Working Paper, WP/95/31, March.p5

² كمثال: يأخذ هذا المؤشر القيمة 0.3 إذا كان حساب رأس المال محر لمدة 3 سنوات فقط بين سنتي 1980 و 1989

وتوصل كل من Grilli and Milesi-Ferretti في دراستهما بعد تقدير الإنحدار لمعدلات النمو الإقتصادي على مدى 9 سنوات إلى عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي توصلت إلى عدم وجود ارتباط إيجابي بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي.¹

2- دراسة Quinn (1997) :²

في دراسة بعنوان (The correlates of change in international financial regulation) : (regulation) ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي المتمثل في النمو الحقيقي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في شكل مقطع عرضي (Cross-section) لعينة متكونة من 58 دولة وللفترة الممتدة بين و ، مستعملا طريقة المربعات الصغرى ومؤشر جديد خاص به سمي بمؤشر Quinn40 يقيس من خلاله درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال (The intensity of restrictions on capital account)، حيث تم نشر هذا المؤشر في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي (AREAER: Annual report on exchange arrangements and exchange restrictions). وتوصل Quinn في دراسته إلى وجود أثر إيجابي، قوي ومعنوي لتحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي.

3- دراسة Kraay (1998) :³

جاءت دراسته بعنوان (In search of the macroeconomic effects of capital account liberalization) لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي والنمو الإقتصادي، وقد تمت هذه الدراسة في شكل مقطع عرضي لثلاثة عينات غير متجانسة من الدول متكونة من 117، 94، 64 دولة وذلك للفترة الممتدة ما بين

¹ Quinn, D. (1997), « The correlates of change in international financial regulation », The American Political Science Review, Vol. 91, No. 3, September.p7.

² يضم 64 دولة للفترة 1975-1989، يأخذ قياسات ذات قيمة محصورة ما بين 0 الحد الأقصى من القيود و2 الحد الأدنى من القيود.

³ Aart, K. (1998), « In search of the macroeconomic effects of capital account liberalization », The World Bank Group, October.p.19.

1985 و1997. وقد إستعمل الباحث ثلاثة مؤشرات لقياس درجة تحرير حساب رأس المال في الدول محل الدراسة، والتي تمثلت في ما يلي:

مؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال، مؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال ومؤشر Volume الذي يقيس حجم تدفقات رؤوس الأموال. وبإستعمال طريقة المربعات الصغرى وطريقة المتغيرات الآلية (Instrumental variables)، توصل الباحث إلى عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي. وقد أكد الباحث في هذه الدراسة على أهمية التطور المؤسساتي والسياسي في الدول النامية، وذلك للإستفادة من مزايا التحرير المالي¹.

4- دراسة Rodrick (1998) :

في دراسة بعنوان (Who needs capital-account convertibility) ، ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي المتمثل في نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة مكونة من 100 دولة متطورة ونامية والفترة الممتدة بين 1975 و1989، مستعملا طريقة المربعات الصغرى ومؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال وتوصل Rodrick في دراسته إلى عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.

5- دراسة Klein and Olivei (1999) :²

في دراسة بعنوان (Capital account liberalization, financial depth and economic growth) ، ركز الباحثان في أعمالهما على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي، وذلك بهدف تحديد دور تحرير تدفقات رؤوس الأموال في تحقيق التطور المالي، وتحديد أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي . وقد تمت دراستهما في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة مكونة من 92 دولة صناعية متطورة وأخرى نامية والفترة الممتدة بين 1986 - 1995 ، وبإستعمال طريقة المربعات الصغرى

¹ Dani ,R. (1998), « Who needs capital-account convertibility? », A contribution to a symposium edited by Peter Kenen, to be published as part of a Princeton Essay in International Finance, 1998.p.6.

² Michael ,K. and Giovanni ,O. (1999), « Capital account liberalization, financial depth and economic growth », Loc.Cite.

وطريقة المتغيرات الآلية، ومؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال، ومؤشر آخر يقيس درجة تعمق أسواق رأس المال كمؤشر يقيس درجة التطور المالي، توصلنا الباحثان إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الإقتصادي فقط في الدول الصناعية أي في الدول التي تمتلك نظام مالي وجهاز مصرفي متطور. لذلك أعتبر كل من Klein and Olivei أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية، وأن إكتساب هذه الدول للمؤسسات مالية متطورة يمكنها من الإستفادة أكثر من مزايا التحرير المالي خاصة في ما يخص عملية تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة.

6- دراسة Edwards (2001) :¹

هدفت هذه الدراسة تحت عنوان (Capital mobility and economic performance: Are emerging economies different) إلى التحقيق في فرضية التأثير الإيجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي في وجود شرط التطور المالي. وقد تمت هذه الدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة متكونة من 62 دولة متطورة وأخرى نامية وللفترة الممتدة بين 1980 - 1989 وباستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS: Method of generalized least squares) ومؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال، توصل Edwards إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى إبطاء النمو الإقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض والتي يقصد بها الدول النامية، بينما يؤثر تحرير حساب رأس المال إيجابيا على النمو الإقتصادي في الدول المتطورة التي تمتلك أنظمة مالية متطورة. وهذا ما جعل نتائج هذه الدراسة تؤكد الفرضية التي وضعها كل من Klein and Olivei سنة 1999، والتي تنص على أن التطور المالي هو شرط أساسي لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية.²

¹ Sebastian ,E. (2001), « Capital mobility and economic performance: Are emerging economies different? », National Bureau of Economic research, Working Paper 8076, NBER Program(s): IFM, January 2001.

² - Geert Bekaert, Compbell R. Harvey and Christian T. Lundblad (2001), « Does financial liberalization spure growth? », Loc.Cite.

المطلب الثاني : الدراسات التجريبية الحديثة

1- دراسة (2003-2001) Bekaert, Harvey and Lundblad¹:

في دراسة أولى بعنوان (Does financial liberalization spure growth?)، ودراسة أخرى ثانية تحت عنوان (Equity market liberalization in emerging markets) ، ركز الباحثون في أعما لهما على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير أسواق الأوراق المالية والنمو الإقتصادي، وذلك بهدف تحديد أثر تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الإقتصادي. وقد تمت إنجاز الدراساتين في شكل سلة من البيانات (Panel) لعينة غير متجانسة متكونة من 95 دولة منها 28 دولة ناشئة وللفترة الممتدة بين 1980 و 1997 . و أستعمل الباحثون في دراساتهم طريقة Moving average ، ومؤشر ثنائي (Binary indicator) جديد خاص بهم سمي بمؤشر BHL ، وهو متغير صماء (Dummy variable) يقيس درجة إنفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب وذلك بالاعتماد على التواريخ الرسمية لتطبيق تحرير الأسواق المالية في الدول (The official dates of liberalization) ، يأخذ قيمة سنوية تقدر ب 0 في حالة وجود قيود على الأسواق المالية والقيمة 1 في حالة تحرير هذه الأسواق . وتوصل الباحثون في كلتا الدراستين إلى أن تحرير سوق الأوراق المالية ساهم في رفع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سنويا في الدول ذات المستوى العالي من التعليم وذات درجة مرتفعة من التطور المالي والمؤسسي . وقد أكدوا أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال ينوع من المخاطر المالية الأمر الذي يخفض من تكلفة رأس المال، فيرتفع حجم الإدخار المحلي وبالتالي ترتفع حجم الإستثمارات التي بدورها تساهم في تسريع وتيرة النمو الإقتصادي لهذه الدول.

2- دراسة (2002) Edison, Klein, Ricci and Sloek:

هدفت هذه الدراسة تحت عنوان (Capital account liberalization and economic performance: survey and synthesis) إلى تحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال وتحرير الأسواق المالية والنمو الإقتصادي .

¹ Hali J. E, and all . (2001), « Capital account liberalization and economic performance: Survey and synthesis », Loc.Cite.

وقد تمت هذه الدراسة في شكل سلة من البيانات لعينة غير متجانسة متكونة من 99 دولة متطورة وأخرى نامية ولفتره الممتدة بين 1976 و 1995 وقد إستعمل الباحثون عدة مؤشرات لقياس درجة التحرير المالي الخارجي في الدول محل الدراسة، والتي تمثلت في ما يلي:

مؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال، مؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال ومؤشر BHL الذي يقيس درجة إنفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب وباستعمال طريقة المربعات الصغرى و طريقة المتغيرات الآلية، توصل الباحثون إلى أن التحرير المالي الخارجي يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي للدول خاصة دول جنوب شرق آسيا . كما أكدوا أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال يسمح بتنوع المخاطر المالية الأمر الذي يخفض من تكلفة رأس المال، فيرتفع حجم الإدخار المحلي وبالتالي ترتفع حجم الإستثمارات التي بدورها تساهم في تسريع وتيرة النمو الإقتصادي لهذه الدول.

3- دراسة Dhingra (2004) :¹

في دراسة بعنوان (Equity markets vs capital account liberalization : A comparaison of growth effects of liberalizations policies in developing countries) ركزت الباحثة في أعمالها على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال وتحرير الأسواق المالية والنمو الإقتصادي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين تحرير تدفقات رؤوس الأموال والنمو الإقتصادي .

وقد تمت هذه الدراسة على عينة متكونة من 58 دولة نامية ولفتره الممتدة بين 1975 و 2000 و بإستعمال طريقة العزوم (GMM: Generalized moments method) ، ومؤشر BHL الذي يقيس درجة إنفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب، ومؤشر آخر في شكل متغير صماء صادر عن (Wyplosz 2002) والذي يقيس درجة تحرير حساب رأس المال، توصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي الخارجي يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الإقتصادي من خلال تحرير الأسواق المالية، حيث يساهم تحرير الأسواق الأوراق المالية (تحرير بورصة القيم المنقولة) في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدول ب 2.9% سنويا .²

¹ Charles ,W. (2002), « How risky is financial liberalization in the developing countries? », Comparative Economic Studies, Vol. 44, No. 2, 2002p.15.

² Ranciere, T. and Westermann. (2006). « Decomposing the effects of financial liberalization: Crisis vs. Growth », NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 12806, NBER Program(s): IFM EFG, December 2006.p.12

4- دراسة Bonfiglioli and Mendicino (2004):¹

قام كل من كل منهما بدراسة تحت عنوان (Financial liberalization, bank crises and growth: Assessing the links)، و حاولا من خلالها تحديد علاقة التحرير المالي الخارجي _تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال _ بالنمو الإقتصادي والأزمات البنكية، وذلك على نموذج ديناميكي (Dynamic model) في شكل سلة من البيانات لعينة متكونة من 90 دولة وللفترة الممتدة ما بين 1975 - 1999 وقد إستعمل الباحثان مؤشرين لقياس درجة التحرير المالي الخارجي في الدول محل الدراسة، والتي تمثلت في ما يلي :

مؤشر IMF51 الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهو متغير صماء ثنائي يقيس درجة القيود المفروضة على حساب رأس المال، يأخذ قيمة سنوية تقدر ب 0 في حالة وجود قيود على معاملات حساب رأس المال خاصة على المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال وبالضبط على حركة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالمقيمين فقط -تحرير مالي خارجي ويأخذ القيمة 1 في حالة تحرير حساب رأس المال . مؤشر BHL الذي يقيس درجة إنفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب.

وبالإعتماد على طريقة العزوم، توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي مباشر لتحرير الأسواق المالية على النمو الإقتصادي للدول محل الدراسة، بينما نجح تحرير حساب رأس المال في هذه الدول يحتاج إلى تحقيق درجة عالية من التطور المالي وتوفير إطار مؤسسي ملائم، وذلك حتى تتفادى هذه الدول الوقوع في أزمات بنكية محتملة.

5- دراسة Ranciere, Tornell and Westermann (2006):²

قدموا هؤلاء دراسة تطبيقية تحت عنوان (Decomposing the effects of financial liberalization: Crisis vs. growth) على عينة متكونة من 60 دولة للفترة الممتدة ما بين 1980 - 2002 وكان هدفهم من هذه الدراسة هو تحديد طبيعة أثر تحرير الأسواق المالية على النمو الإقتصادي في هذه الدول. و بإستعمال طريقة Probit ، بالإضافة إلى مؤشر BHL الذي يقيس درجة إنفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب، توصلوا إلى أن تحرير أسواق

¹ Alessandra ,B. and Caterina ,M. (2004), « Financial liberalization, bank crises and growth: Assessing the links », SSE/EFI Working Paper Series in Economics and Finance, No. 567, p.16.

² Ranciere, T. and Westermann. (2006), « Decomposing the effects of financial liberalization: Crisis vs. Growth », NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 12806, NBER Program(s): IFM EFG,p.25.

الأوراق المالية يؤثر إيجابيا في المدى البعيد على النمو الإقتصادي للدول محل الدراسة، وذلك بالرغم من أنه كان في بعض الأحيان سببا في نشوب بعد الأزمات المصرفية.

6- دراسة Ben Gamra (2009) :¹

جاءت دراسة Ben Gamra بعنوان (Does financial liberalization matter for emerging East Asian economies growth? Some new evidence) ، لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الإقتصادي، وقد تمت هذه الدراسة في شكل سلة من البيانات لعينة مكونة من 6 دول ناشئة من شرق آسيا والفترة الممتدة ما بين 1980-2002 وبالإعتماد على طريقة العزوم، ومؤشر في شكل متغير صماء صادر عن Kaminsky and Schmukler والذي يمثل بيانات حول التواريخ الرسمية للتحرير المالي في الدول الناشئة بالنسبة لكل قطاع مالي و للفترة 1973-2002 توصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الإقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعها المالية بشكل جزئي وبتدرج معتدل وقد أكدت الباحثة في هذه الدراسة على أهمية التدرج والتسلسل أثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية، وذلك من أجل تحقيق نتائج إيجابية في ما يخص رفع معدلات النمو الإقتصادي دون الوقوع في أزمات بنكية، وللإستفادة أكثر من مزايا التحرير المالي.

7- دراسة Ang (2011) :²

في دراسة بعنوان (Financial development, liberalization and technological deepening) ، ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والتطور المالي، وذلك لعينة مكونة من 44 دولة من بينها 22 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD: The organisation for economic co-operation and development) و للفترة الممتدة بين 1973 و 2005، مستعملا طريقة التكامل المتزامن ومؤشر (Cointegration) صادر عن Abiad, Detragiache and Tressel الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على جميع القطاعات المالية للدول .

¹ Ben Gamra,S. (2009), « Does financial liberalization matter for emerging East Asian economies growth? Some new evidence », International Review of Economics and Finance 18,p. 392.

² James,A.(2011), « Financial development, liberalization and technological deepening », Journal of International Money and Finance 55,P. 68.

وتوصل Ang في دراسته إلى أن التحرير المالي الداخلي والخارجي يؤثر سلبيا على التقدم والتطور التكنولوجي، وذلك لما له من تأثير سلبي على استقرار النظام المالي للدول والذي تولد عنه عدة أزمات مالية ومصرفية في السنوات الأخيرة.

تميزت الدراسات التجريبية السابقة بوجود نقاش حاد جدا بين الباحثين الإقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي، وقد بينت أغلب هذه الدراسات أن التحرير المالي يمكنه أن يؤثر إيجابيا ومعنويا في النمو الإقتصادي للدول خاصة الدول النامية، وذلك في وجود بعض الشروط خاصة شرط التطور المالي، وشروط أخرى كتوفير إطار تنظيمي وقانوني ملائم، تحقيق استقرار الإقتصاد الكلي والتدرج أثناء التحرير .

في حين توصلت بعض الدراسات القليلة إلى عدم وجود أثر بين سياسة التحرير المالي والنمو الإقتصادي . كذلك تميزت الدراسات التجريبية السابقة التي سعت إلى قياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي، بعدم تجانس النتائج والذي يعود أساسا إلى أربعة عوامل هي: الإختلاف في فترات الدراسة والتي أثرت على النتائج في الدول التي لم تشهد تجارب التحرير المالي خلال نفس الفترة. الإختلاف في عينات الدول المدروسة :

بعض الإقتصاديون قاموا بإنجاز دراستهم التجريبية حول الدول المتطورة، والبعض الآخر حول الدول النامية، في حين أن الغالبية منهم قد استخدموا عينة غير متجانسة تحتوي على مجموعة من الدول المتطورة والنامية. الإختلاف في طريقة وتقنيات التقدير القياسي من دراسة إلى أخرى. الإختلاف في نوع المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التحرر المالي.

المبحث الثاني : دراسة حواس و آخرون(2014)¹

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي لعدد 14 بلدا من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2011 كما انها تبحث فيما اذا كانت التنمية المالية ترتبط بعلاقة قوية او ضعيفة مع الرابط الموجود بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول : تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

تمثل منهجية الدراسة في استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع الآثار الثابتة للبلد مع وجود الآثار الثابتة للبلد والدورات التجارية وثانيهما طريقة التقدير المستخدمة

¹ حواس، أمين. و آخرون. (2014). الانفتاح التجاري، تطوير القطاع المالي، و النمو الاقتصادي، المجلد 16، العدد 2، مجلة التنمية و السياسة الاقتصادية، الكويت، ص ص 7-13.

الفصل الثالث دراسات تجريبية حول أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المستعرض Data Approach The Panel بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية.

و يمكن بيان نموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للبلد على النحو التالي

$$LRYPC_{it} = \alpha_1 \delta_{1it} + \alpha_2 \delta_{2it} + \dots + (X'_{it}) \beta + \varepsilon_{it};$$

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

δ : المتغير الصوري الخاص بالبلد i . وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما، بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك.

β : معامل الميل و يفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذه المعاملات لكل البلدان وعبر الزمن $LRYPC_{it}$ لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي). وهو يمثل المتغير التابع.

X مصفوفة المتغيرات المستقلة (المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي).

لاحظ أن المعادلة السابقة لا تشمل الحد الثابت العام (α) ، من أجل تجنب الازدواج الخطي التام بين هذا الحد والمتغيرات الصورية للبلدان المكونة للعينة محل الدراسة .

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالنمو الاقتصادي (انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: Barro and Giuliano , 1996; Barro , 1995; Sala-i-Martin , 2001; Jongwanich, 2005; Ruiz-Arranz , 2005) يمكن بيان نموذج النمو الاقتصادي المستخدم الذي يعكس كل من الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية على النحو التالي:

$$LRYPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 OPEN_{it} + \beta_j \sum_{j=1}^n Z_{it} + \alpha_i + \delta_i + \varepsilon_{it} \quad \begin{matrix} i = 1, 2, \dots, N \\ t = 1, 2, \dots, T \end{matrix}$$

حيث أن :

I : البلد

N عدد البلدان المكونة للعينة محل الدراسة.

t:الفترة الزمنية

T عدد المشاهدات

$LRYPC$ لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي).

OPEN درجة الانفتاح التجاري

Z المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية):

FDIY تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

$FDIY^2$ ترييع FDIY²

FSD تنمية القطاع المالي

INFR معدل التضخم المحلي.

$INFR^2$ ترييع INFR

HC رأس المال البشري

INVY الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

POPG معدل النمو السكاني

DEMOC الديمقراطية

QOG جودة إدارة الحكم

α_i متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للبلد غير الملاحظة

δ_t متغير صوري يعكس الآثار الثابتة للزمن غير الملاحظة

حد الخطأ العشوائي أو البواقي

المطلب الثاني : الطريقة المستخدمة في تقدير و اختبار النموذج

لتقدير نماذج الآثار الثابتة المستخدمة يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة Feasible Generalised Least Square (FGLS) من أجل الحصول علي تقديرات متسقة لمعاملات الانحدار المقدرة لهذه النماذج . حيث أن اتباع الطريقة المذكورة في التقدير يؤدي إلى ما يلي :

1. تصحيح الارتباط المتزايد بين الأخطاء، وهذا بدوره يصحح بشكل آلي مشكلة عدم ثبات

تباين حد الخطأ بين البلدان Panel Heteroskedasticity.

2. تصحيح الأخطاء المرتبطة تسلسلياً، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.

عند القيام بتقدير نماذج الآثار الثابتة المستخدمة في قياس أثر الانفتاح التجاري علانمو الاقتصادي في بلدان

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة تم الأخذ في الاعتبار الآتي:

_ أن تكون النتائج خالية من مشاكل الاقتصاد القياسي.

أن تكون النماذج المستخدمة محددة بشكل جيد من الناحية الإحصائية ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

- تم معالجة مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity والارتباط الذاتي Autocorrelation باستخدام طريقة التقدير المستخدمة السابق ذكرها.
- لاختبار فيما إذا كانت هناك مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity في المعادلة المقدره أم لا، تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة باستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي Stata المستخدمة في التقدير التي تقوم بشكل روتيني عند التقدير بإهمال المتغير الذي له علاقة ارتباطية قوية بمتغير مستقل آخر ضمن المتغيرات المستقلة الخاصة بكل نموذج من النماذج محل التقدير. ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطي في النموذجين المقدرين.
- تشير قيمة إحصاء اختبار Wald إلى وجود معنوية إحصائية لكل معاملات المتغيرات المستقلة معاً الواردة في كل نموذج من النموذجين المقدرين.¹

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

بالإطلاع على الجدول 1.3. يمكن بيان نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي كما يلي:

¹ حواس، أمين، و اخرون. (2014). مرجع سبق ذكره. ص.12.

جدول 1.3. نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : (1990-2011)

المتغيرات المستقلة	نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من الدولة والدورات التجارية	
	(1)	(2)
$LRYPC_{it-1}$	0.849*** (0.000)	0.850*** (0.000)
$FDIY_{it-1}$	*0.001 (0.073)	0.001* (0.076)
FSD_{it}	-0.002*** (0.000)	-0.002*** (0.000)
FSD_{it-1}	0.001*** (0.001)	0.001*** (0.001)
$INVIY_{it}$	0.002*** (0.000)	0.001*** (0.001)
$INFR_{it}$	*1-0.00)096(0.	-0.001 (0.100)
$POPG_{it}$	-0.008***)00(0.0	-0.008*** (0.000)
QOG_{it}	-0.528*** (0.007)	-0.524*** (0.008)
QOG^2_{it}	0.371** (0.032)	0.368** (0.033)
$OPEN_{it}$	0.001** 2)4(0.0	0.001** (0.044)
$DEMOC_{it}$		0.001 (0.980)
$Wald\ t^2$	2465708*** (0.000)	2454609*** (0.000)
عدد المشاهدات		191

ملاحظات: *** معنوي عند مستوى دلالة قدره 1 %

** معنوي عند مستوى دلالة قدره 5 %

* معنوي عند مستوى دلالة قدره 10 %

- القيم بين الأقواس تمثل قيم p

1. وجود أثر ايجابي ضعيف ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. فقد بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري قيمة ضئيلة بلغت 0.001 تقريباً في النموذجين المقدرين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hakura (2004) الخاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث بلغ معامل انحدار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 - 2000 في هذه الدراسة قيمة ضئيلة أيضاً بلغت 0.005. و يرجع الأثر الايجابي الضعيف للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بشكل جزئي إلى أن معدل تخفيض القيود التجارية في هذه البلدان لم يصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بوجود دور جوهري ايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. كما تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأثر الايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مع نتائج الدراسات التالية: Ben-Dollar (1992), David (1993), Sachs and Warner (1995), Makdisi et al. (2005), Hakura (2006). فالصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. ومن الدراسات التي تدعم الأثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي ما يلي: Arnade and Vasavada (1995), Fosu (1996), Thornton (1996). وقد تم الحصول على نتيجة مفادها أن الإنفتاح التجاري يساهم مساهمة ضئيلة في زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بعد التحكم في المتغيرات التالية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تنمية القطاع المالي ، معدل التضخم المحلي ، الاستثمار المحلي الإجمالي، معدل النمو السكاني ، جودة إدارة الحكم، و الديمقراطية.

2. وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل في السنة السابقة ($FDIY_{it-1}$) على النمو الاقتصادي. و يشير هذا إلى أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، مما يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ، ومن ثم يحدث التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي. كما أن هذه الاستثمارات تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري من خلال آثار الوفورات ، وهو ما يؤثر في النهاية بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة Limin and Linyunun (2011) ودراسة Juma (2012). كما تم التوصل إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل على النمو الاقتصادي في الدراسات التالية: Blomstrom et al. (1994), Balasubramanyam et al.

(2003) Hassan , (1998) Olofsdotter (1996). و قد تم استخدام $FDIY_{it-1}$ لعلاج مشكلة احتمال أن يكون هناك علاقة تبادلية بين $FDIY_{it}$ والنمو الاقتصادي أو للتخلص من مشكلة احتمال أن يتأثر النمو الاقتصادي بالمتغير $FDIY_{it}$ (مشكلة احتمال أن يكون متغيراً مستقلاً ما متغيراً تابعاً في النموذج Endogeneity) (انظر: Juma, 2012: p. 15).

3. وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمارات المحلية الإجمالية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في كل من دراسة (Makdisi et al. (2005) و دراسة (Ncuke et al. (2013). فزيادة الاستثمارات المحلية الإجمالية - مثل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل - يترتب عليها زيادة الطلب الكلي التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج الكلي و النمو الاقتصادي. كما يترتب على زيادة الاستثمارات المحلية توفير الكثير من الموارد المالية للحكومة التي يمكن استخدامها في الإنفاق على البرامج الاقتصادية والاجتماعية شاملاً الاستثمارات ، مما يترتب عليه تحقيق زيادة في معدل العمالة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل المحلي و نموه.

4. وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم المحلي على النمو الاقتصادي (النموذج رقم (1)). وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات التالية: (Barro (1999), (Gwartney et al. (1998), (Hassan (2003), (Rahman and Salahuddin (2012), (Coutinho (2012), (Wassal (2012), (2010). فمعدل التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتشجيع الأفراد على تحويل الموارد بعيداً عن مجالات الإنتاج وفي اتجاه الأنشطة الأخرى التي تحميهم من أضرار التضخم ، الأمر الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

5. وجود أثر سلبي ومعنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي. وقد تم الحصول على نتيجة مماثلة في دراسة الشوريجي (2005) عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام نموذج ديناميكي ، ودراسة كل من (Trang (2011), (Aguirre (2007). فزيادة معدل نمو السكان تؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي الإجمالي ، مما يترتب عليه انخفاض الاستثمار المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

6. وجود أثر ايجابي ومعنوي لتنمية القطاع المالي في السنة السابقة (MSY_{i-1}) على النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى أهمية الدور التمويلي للقطاع المالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

7. وجود أثر ايجابي ولكنه غير معنوي للديمقراطية على النمو الاقتصادي. وربما يرجع عدم المعنوية الإحصائية لهذا المتغير بشكل جزئي إلى عدم وصول كل بلد من البلدان محل الدراسة إلى المستوى الكافي بخصوص الحريات المدنية والحقوق السياسية الذي يسمح بالتأثير الموجب بشكل جوهري على النمو الاقتصادي.

8. وجود أثر سلبي ومعنوي لجودة إدارة الحكم (QOG_{it}) على النمو الاقتصادي ($LRYP_{it}$). ونظراً لأن الإشارة المقدرة لمعامل انحدار تربيع (QOG_{it}^2) جاءت موجبة ، فإن منحنى العلاقة بين QOG_{it} و $LRYP_{it}$ يأخذ شكل حرف U. ويعني هذا أن معدل النمو الاقتصادي سوف يقل في البداية عندما يزيد مستوى جودة إدارة الحكم، ثم يزيد في حالة زيادة هذا المستوى عن حد معين. لاحظ أنه سبق ذكر أن مؤشر جودة إدارة الحكم هو عبارة عن متوسط قيم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الفساد، احترام سيادة القانون و النظام، والجودة البيروقراطية. و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. حيث تشير القيم المرتفعة لهذا المؤشر إلى الجودة المرتفعة لإدارة الحكومة.

المبحث الثالث : دراسة شكوري و آخرون (2014)¹

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين مستوى تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ، و لأجل هذا فقد اعتمدنا في الدراسة القياسية على كل من اختبار التكامل المتزامن ، و على اختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية ، و قد شملت الدراسة التطبيقية فترتين ، الفترة الأولى و هي فترة ما قبل الإصلاحات (1964-1988) والتي تميزت بانتهاج الجزائر لما يسمى بسياسة الكبح المالي في تسيير نظامها المالي ، و الفترة الثانية هي فترة الإصلاحات(1989-2012) ، و التي اعتمدت فيها الجزائر نهج التحرير المالي .

¹ شكوري، سيدي محمد. و آخرون (2014). مداخلة بعنوان العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، جامعة تلمسان ، الجزائر، ص ص 3-12.

المطلب الأول : البيانات المستخدمة في الدراسة

و صف البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية :

معطيات الدراسة اشتملت على معطيات سنوية شملت الفترة الممتدة من 1970 حتى 2012 ، وهذا من أجل اختبار الارتباط بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر . تتمثل متغيرات الدراسة في كل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي RGDP و الذي يمثل النمو الاقتصادي ، و مؤشرات التطور المالي و التي تم تمثيلها بمؤشر مركب مكون من أربعة متغيرات مالية و هذا باستخدام التحليل بالمركبات الأساسية . principal component analysis (PCA) و نظرا لأن النظام المالي الجزائري يتكون فقط من البنوك فقد استخدمنا أربعة متغيرات مالية لقياس تطور الوساطة المالية تمثلت في كل من :

نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام : CP/GDP و الذي يعتبر أكثر المتغيرات المالية المستخدمة للتعبير عن مدى تطور القطاع المالي في أي دولة ، حيث أثبتت العديد من الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تعتبر أحسن مقياس للتطور المالي.¹

و يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تسمح بتخصيص جيد و فعال للموارد المالية ، و كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو الاقتصادي ، غير أن استخدام هذا المؤشر لقياس التطور المالي يقتصر فقط على النظام البنكي ولا يعكس التطورات المالية خارج البنوك على غرار الأسواق المالية ، و هذا ما يجعله أحسن ممثل لقياس تطور القطاع المالي في الجزائر باعتبار أن الجزائر لا تمتلك سوقا ماليا بمعنى الكلمة .

حجم الوساطة المالية : M2/GDP

ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، و قد سبق و أن استخدم هذا المؤشر من طرف

¹ Demetriades, P. all, (1996). Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-series Evidence from 16 Countries", Journal of Development Economics, vol51,p.37

McKinnon أن ارتفاع هذه النسبة 1973McKinnon و Shaw 1973 و حديثا تم استخدامه من قبل King, and Levine 1993 و يرى يعبر عن دور كبير للوساطة المالية . كذلك متغير نقدي آخر يستخدم لقياس التطور المالي و الذي يتمثل في:

نسبة السيولة : M1/GDP

يعكس هذا المؤشر مدى تطور و تنوع النظام الم الي ، حيث أن انخفاض هذه النسبة يعبر عن تنوع المؤسسات المالية و الاعتماد الواسع على طرق التبادلات الغير نقدية أي من خلال الوساطة المالية . و في نفس هذا السياق العديد من الدراسات و من بينها نجد Beck et al (2002) Deidda and Fattouh (2002) تقترح كذلك استخدام المؤشر M3/GDP لقياس درجة التطور المالي ، و يعتبر المجمع النقدي الأقل سيولة ، والذي يعكس حجم الأصول السائلة للنظام المالي ككل .

غير أن العديد من الباحثين بينوا أن المجمعات النقدية لوحدها لا تع تبر ممثلة جيدة للتطور المالي ، و أنه من بين ما يؤخذ عليها المؤشرات السابقة M3/GDP (M1/GDP, M2/GDP) أنها لا تعكس الوظيفة الأساسية للوساطة المالية ألا و هي تعبئة الادخار و منح القروض كما تظهره النماذج النظرية ، و بالمقابل فإن استخدام نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص يعتبر مؤشر مناسب لقياس درجة تطور النظام المالي لأنه يعكس دور الوساطة المالية في تخصيص الاستثمار من حيث الكمية و من حيث النوعية . و بناء على ما سبق فقد قمنا ببناء مؤشر مركب للتطور المالي يتكون من المؤشرات الأربعة السابقة للتطور المالي :¹

M2/GDP ، M3/GDP ، M1/GDP و CP/GDP ، و هذا على غرار مؤشر العمق المالي الذي تم تطويره من طرف Ang and Mckibbin (2007) ، Campos and Kinoshita (2010) وآخرون و هذا من خلال تركيب هذه المتغيرات الأربعة في مؤشر واحد و هذا باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية PCA ، و قد رمزنا لمؤشر التطور المالي المركب بالرمز FD. إن ما يبرر استخدامنا لمؤشر واحد لقياس التطور المالي هو أنه عند استخدام المتغيرات المالية الأربعة في نموذج الانحدار ، فإن هذا قد يؤدي إلى نتائج تقدير متحيزة و هذا قد يكون السبب فيه الارتباطات الشديدة للمتغيرات المالية فيما بينها ، و على هذا الأساس فإن استخدام هذا المؤشر فقط يمكننا من تجنب مشكلة الارتباطات المتعددة Multicollinearity ، هذا من

1شاكوري، سيدي محمد. و اخرون (2014). مرجع سبق ذكره. ص.10.

جهة ، و من جهة أخرى نعتقد أن هذا المؤشر المركب للتطور المالي يجمع أغلب المعلومات من المعطيات الأصلية ، و هو أحسن من المؤشرات الفردية .
تعتمد دراستنا التطبيقية في اناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي (IMF, IFS) و البنك العالمي (WDI) ،؛ ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1964-2012).

المطلب الثاني : منهجية الدراسة القياسية

من اجل اختبار علاقة الارتباط بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ، سوف نستخدم على تقدير النموذج المقترح من طرف¹ De Gregorio 1995 و الذي طبقه كذلك (Johannes , Njong and Cletus(2011)، حيث يعتمد هذا النموذج على إضافة مؤشرات التطور المالي إلى نموذج للنمو الداخلي ، والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$\ln \text{RGDP}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln \text{FDI}_t + \alpha_2 \ln \text{RGOV} + \alpha_3 \ln \text{TRADE}_t + \mu_t$$

RGDP يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، FDI مؤشر التطور المالي المركب و الذي تم استخراجها بالاعتماد على طريقة المركبات الأساسية ، هذا بالإضافة إلى متغيرين مراقبين يتمثلان في كل من إجمالي الإنفاق الحكومي (Total Government Expenditure) و درجة الانفتاح الاقتصادي و الذي تم التعبير عنه بالانفتاح التجاري (Trade Openness) و الذي يساوي مجموع الصادرات و الواردات بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام ، و الذي يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

أول مرحلة في الدراسة القياسية تتمثل في دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة القياسية ، حيث يتم اختبار وجود جذور وحيدة في المتغيرات، ومن اجل اختبار إستقرارية السلاسل سوف نستعمل في مرحلة أولى إختبار الجذور الوحيدة Dickey Fuller Augmente(ADF) ل Fuller Dickey أما في المرحلة الثانية فسوف نستخدم على اختبار التكامل لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ، توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقارنة johansen يسمح Johansen بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس

¹شاكوري، سيدي محمد. و اخرون (2014). مرجع سبق ذكره. ص. 11.

الدرجة، وهذا بالإعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر لمصفوفة التكامل المتزامن ، ويسمح إختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.¹

أما في المرحلة الثالثة و الأخيرة ، و إذا ثبت وجود علاقة ارتباط بين مؤشر التطور المالي و النمو الاقتصادي ، فحينها فقط يمكن أن نقوم بدراسة اتجاه العلاقات السببية – Granger Jcausality test (1969) ، أما إذا لم يثبت وجود علاقة بين المتغيرين فلا يمكن دراسة العلاقة السببية ، لكن قبل هذا سوف نقوم بحساب مؤشر مركب للتطور المالي و هذا بالاعتماد على طريقة التحليل بالمركبات الأساسية.

تعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية إحدى أهم طرق تقليص البيانات ، حيث تسمح طريقة PCA انطلاقا من مجموعة من المتغيرات المترابطة استخراج متغيرات غير مترابطة و التي تدعى بالمركبات الأساسية (Principal Components) و كل مركبة أساسية تمثل التركيبة الخطية المرجحة للمتغيرات الأصلية ، فإذا كان لدينا n متغيرات مترابطة فكل مركبة أساسية تمثل مجموع كل متغير مضروبا في معامل ترجيحه (حيث أن معامل ترجيح كل متغير يختلف في كل مركبة أساسية .)

$$PC = a_1 y_1 + a_2 y_2 + a_3 y_3 + a_4 y_4 + \dots + a_n y_n$$

و ترتب المركبات الأساسية بحيث أن أول مركبة أساسية PC1 تفسر الجانب الأكبر من تغيرات البيانات .

المطلب الثالث : نتائج الدراسة²

إن نتائج الدراسة القياسية و التحليل :

مؤشر التطور المالي المركب: تستخدم هذه الدراسة طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لبناء مؤشر واحد للتطور المالي انطلاقا من المؤشرات السابقة ، وتشتمل المتغيرات المالية المستخدمة في بناء مؤشر التطور المالي المركب كل من $M2/GDP$ ، $M3/GDP$ ، $M1/GDP$ و CP/GDP . تظهر

في الجدول نتائج التحليل بالمركبات الأساسية PCA

¹ Johansen, S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.2 (June-September), p. 31.

² شاكوري، سيدي محمد. و اخرون (2014). مرجع سبق ذكره. ص. 11.

الفصل الثالث دراسات تجريبية حول أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول 2.3 نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي تبين القيم النقية
(The eigenvalues)

المركبات الأساسية	القيم النقية	نسبة التغير	تراكم التغيرات	شعاع القيم النقية	المتغيرات
Principal Component	Eigenvalues	% of variance	Cumulative Variance	Factor Scores	Variables
1	3.515231	87.88	3.515231	0.476244	CREDITGDP
2	0.397867	09.95	3.913098	0.517478	M1GDP
3	0.057860	01.45	3.970958	0.465057	M2GDP
4	0.029042	00.07	4.000000	0.519739	M3GDP

المصدر : شاكوري، سيدي محمد. و اخرون (2014). مرجع سبق ذكره. ص 11 .

أن المركبة الأساسية الأولى تفسر حوالي 87.88% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية ، وبالتالي فإن مؤشر التطور المالي المركب المستخرج انطلاقا من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملائمة لقياس التطور المالي ، أي أنه فقط المعلومات المرتبطة بالمركبة الأساسية الأولى تؤخذ بعين الاعتبار في تكوين مؤشر التطور المالي . و تمثل المركبة الأساسية الأولى تركيبة خطية للمتغيرات المالية الأربعة حسب معامل الترجيح المرتبط بشعاع القيم النقية للمركبة الأساسية الأولى ، و التي يتم حسابها انطلاقا من المعادلة و النتيجة أن هذه الطريقة سمحت لنا بخفض عدد المتغيرات المالية المعبرة عن التطور المالي مع المحافظة على حوالي 90% من المعلومات في المعطيات الأصلية .

الخاتمة:

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة التطوير المالي تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز التطوير المالي كما و يعتبر أحد محدداته .في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين التطوير المالي و النمو الاقتصادي .هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للتطوير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. و نلاحظ أن الدراسات السابقة (حواس ، شكوري) أجمعت على أن للتطوير المالي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ،و ذلك من خلال ما يلي:

- **دراسة حواس:** توصلت الدراسة إلى أن التطوير المالي يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ووجود علاقة بينهما في الأجل الطويل، وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيعه لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **دراسة شكوري:** اتضح من الدراسة عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية ، كما بينت النتائج كذلك وجود علاقة بين لتطوير المالي و النمو الاقتصادي غير أنها علاقة ضعيفة و هذا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ، كما بينت النتائج أن اتجاه العلاقة السببية خلال هذه الفترة لم يكن من التطوير المالي نحو النمو الاقتصادي ، و إنما العكس .
- و تدل هذه النتائج على أن القطاع المالي في الجزائر لم يكن له دور فعال في توجيه الادخار نحو الاستثمارات المنتجة كما تعكس كذلك ضعف في تخصيص القروض و الموارد المالية من طرف الوساطة البنكية في الجزائر ، و حاليا لا يمكن التعويل على المنظومة المصرفية كثيرا في دعم النمو الاقتصادي ، فهذا القطاع لا يزال بحاجة لمزيد من الإصلاحات.

الخاتمة العامة

تعد الأبحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي عبر البلدان، من أهم الدراسات في الفكر الاقتصادي إذ كرس معظمها لفهم متغيرات و محددات النظام المالي و، و ابرز تطوراته أهم مورد للظفر بمكانة اقتصادية جد مهمة .وبالنظر إلى التعقيدات التي عرفتها هذه الأخيرة ، حاول الكثير من الباحثين إيجاد الطرق والممارسات الكفيلة تحفزه وتوجهه نحو تحقيق الأهداف المرجوة . وفي هذا السياق ، كان موضوع بحثنا هذا هو اختبار العلاقة المرتبطة بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي ، الذي يسمح بشرح عملية التقارب الاقتصادي فيما بين الدول ، أي البحث في إمكانية الاعتماد على سبل و طرق جديدة للتطوير المالي للعمل على تحسين مستوى الإنتاجية و مساعدة الدول النامية على استدراك الفارق بينها و بين الدول الغنية .

ونظرا للدور الذي يلعبه النظام المالي في زيادة وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، بما يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي ولذلك فانه من الأهم التركيز المكثف على بناء نظام مالي لبلوغ مستوى عال في الجزائر لاستدراك كافة النقائص التي عرقلت الجانب المالي و الاقتصادي و التجاري ... من السير نحو التطور كما وكيفما .

وبناء على ما سبق ، حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا ، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات .

نتائج الدراسة

إن نتائج هذه الدراسة لم تتوصل إلى دلائل قوية تدعم وجهة النظر التي تزعم أن التطور المالي يعتبر محدد أساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر ، و ترجع هذه النتائج بالدرجة الأولى إلى خصائص الاقتصاد الجزائري من جهة ، و الذي يعتبر اقتصادا نفطيا يمتاز يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي من خلال التوسع في سياسة الإنفاق العام (برامج دعم النمو الاقتصادي) ، و من جهة أخرى إلى خضوع القطاع المالي في الجزائر و لفترة طويلة لمراقبة الدولة من خلال إتباع الجزائر لسياسة الكبح المالي ، أضف إلى هذا كله هيمن الدولة كليا على

القطاع البنكي من خلال الستة بنوك عمومية التي تستحوذ على أكثر من 90% من النشاط المصرفي سواء تعلق الأمر بتعبئة الادخار أو منح القروض ، كذلك تحريم الفائدة في الشريعة

الإسلامية و اعتبارها ربا يمثل عنصر آخر ساهم في إضعاف تطور القطاع المالي في الجزائر كون أن معظم البنوك في الجزائر هي مصارف ربوية تعتمد في كل معاملاتها على الفائدة ، بينما البنوك الإسلامية تكاد تكون منعدمة .

كما أن افتقار الجزائر لسوق للأوراق المالية ، عامل آخر أبطأ عملية تطور القطاع المالي المحلي و أضعف هذه العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، لان وجود سوق مالي يساهم في خلق قنوات جديدة لتخصيص الموارد نحو القطاع الحقيقي ، و هذه كلها عوامل جعلت النمو الاقتصادي أقل ارتباطا بالتطور المالي في الجزائر .

كما بينت النتائج كذلك و جود علاقة بين لتطور المالي و النمو الاقتصادي غير أنها علاقة ضعيفة و هذا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ، كما بينت النتائج أن اتجاه العلاقة السببية خلال هذه الفترة لم يكن من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي ، و إنما العكس.

و تدل هذه النتائج على أن القطاع المالي في الجزائر لم يكن له دور فعال في توجيه الادخار نحو الاستثمارات المنتجة كما تعكس كذلك ضعف في تخصيص القروض و الموارد المالية من طرف الوساطة البنكية في الجزائر ، و حاليا لا يمكن التعويل على المنظومة المصرفية كثيرا في دعم النمو الاقتصادي ، فهذا القطاع لا يزال بحاجة لمزيد من الإصلاحات .

توصيات الدراسة

إن الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية تعود الى حد كبير الى تكوين تطوير مالي ، مما يحتم على الدول الاخيرة، أن تضع استراتيجية شاملة لتطوير امكانيات العنصر المالي فيها ، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر ،وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع التطوير المالي لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر. وبناء على هذا يمكن اقتراح التوصيات العامة التالية :

- يجب ان يكون التطوير المالي موجهة لأغراض عملية و ملائمة لتلبية حاجات المجتمع القصيرة و الطويلة الاجل .

- الاستعانة بتجارب الدول الأخرى.

- تشجيع التطوير في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى، بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.

و في الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، تفيد الباحثين ، والهيئات الوصية على التطوير المالي و النمو الاقتصادي. ثم إن أي تقصير ورد في متن الرسالة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، تحقق ما عجزنا عن تحقيقه، ولكل درجات مما عملوا.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 - المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب:

- 1- بلعزوز بن علي. (1999). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 2- شذا، جمال خطيب. (2002)، العولمة المالية ومستقبل السوق العربية لرأس المال، مؤسسة طبا، عمان.
- 3- صبح، محمود. (1998)، الابتكارات المالية، دمشق.
- 4- صخري، عمر. (2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 5- الطاهر لطرش. (2004). تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 3.
- 6- عطية، عبد القادر. (2000)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 7- قنوص، صبحي محمد. (1999)، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 8- سلامة، رمزي. (1991)، اقتصاديات التنمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
- 9- ربيع، نصر. (2004)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا دمشق، جامعة العلوم الاقتصادية السورية
- 10- محمد، ي. مبارك، ع. (2000)، أساسيات علم الاقتصاد الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.

2.1- الاطروحات و الرسائل الجامعية:

- 1- دراوسي، مسعود. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 2- صواليلي، صدر الدين. (2006)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- 3- لحمر، خديجة. (2005)، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- 4- محمد زميت. (2006). النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 5- مطاط، فؤاد. (1997)، النظام المالي وإصلاحات أدوات السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3.1 – المجالات والدوريات:

- 1- حواس، أمين و آخرون.(2014).الانفتاح التجاري ، تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي : أدلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول نماء القطاع البنكي و النمو الاقتصادي ، المدرسة العليا للتجارة ' الجزائر.
- 2- خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف،الجزائر.
- 3- شكوري،سيدي محمد. و اخرون (2014). مداخلة بعنوان العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر،جامعة تلمسان ، الجزائر.
- 4- قوريش نصيرة ، " أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف ،الجزائر.

4.1 – الملتقيات و المؤتمرات

- 1- صندوق النقد الدولي.(2000)، دليل الإحصاءات النقدية والمالية.
- 2- كرين، و اخرون.(2003) ، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التمويل والتنمية، العدد آذار، صندوق النقد الدولي.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Aart, K. (1998), « In search of the macroeconomic effects of capital account liberalization », The World Bank Group, October.
- 2- Alessandra ,B. and Caterina ,M. (2004), « Financial liberalization, bank crises and growth: Assessing the links », SSE/EFI Working Paper Series in Economics and Finance, No. 567
- 3- Arrous.J.(1999), *Les Théories De La Croissance*, Edition Du Seuil, Paris, p.9.
- 4- Beck,T.and Levine, R.(2002), Stock Markets, Bank and Growth: Panel Evidence,"NBER, Working paper, 9082.
- 5- Ben Gamra,S. (2009), « Does financial liberalization matter for emerging East Asian economies growth? Some new evidence », International Review of Economics and Finance 18.
- 6- Boulila, G. Trabelsi, M.(2002), "*Financial Development and Long-Run Growth: Granger Causality in a bivariate VAR structure Evidence from Tunisia: 1962-1997.*"
- 7- Brandl, M.*The Role of Financial Institutions in Long-Run Economic Growth*," University of Texas At Austin.
- 8- Charles ,W. (2002), « How risky is financial liberalization in the developing countries? », Comparative Economic Studies, Vol. 44, No. 2, 2002.
- 9- Dani ,R. (1998), « Who needs capital-account convertibility? », A contribution to a symposium edited by Peter Kenen, to be published as part of a Princeton Essay in International Finance, 1998.
- 10-De Boissieu,C.(2004),*Les systèmes financiers*, édition économique,Paris.

- 11-Demetriades, P. all, (1996). Does Financial Development Cause Economic Growth? Time-series Evidence from 16 Countries”, *Journal of Development Economics*, vol51.
- 12-Geert Bekaert, Campbell R. Harvey and Christian T. Lundblad (2001), « Does financial liberalization spure growth? », *Loc.Cite*.
- 13-Gurly,S.(1960), *money in theory of finance*, Booking in institution,Washington DC,.
- 14-Hali J. E, and all . (2001), « Capital account liberalization and economic performance: Survey and synthesis », *Loc.Cite*.
- 15-James,A.(2011), « Financial development, liberalization and technological deepening », *Journal of International Money and Finance* 55.
- 16-Johansen, S. (1988), “Statistical Analysis of Cointegration Vectors”, *Journal of Economic Dynamics and Control*, Vol.2 (June-September), .
- 17-Kangni,K.(2006), *développement financier, instabilité financière et croissance économique*, thèse de doctorat en science économique, université d’Auvergne Clermont, non publiée.
- 18-King. R.and Levine,R.(1993)," Finance and Growth: Schumpeter Might be Right", *The Quarterly Journal of Economics*, vol 108.
- 19-Levine, R.(1996),*Financial Development and Economic Growth: View and Agenda*, policy Research Working paper, 1996 .
- 20-Liu, L.Garcia, R. (1999),*Macroeconomic Determinants of stock Market Development*, *Journal of Applied Economic*, vol: 11, No:1.
- 21-Lucas, R.(1988), *On the Mechanics of Economic Development*, *Journal of Monetary Economic*, 22, Holland..1988,.
- 22-Michael ,K. and Giovanni ,O. (1999), « Capital account liberalization, financial depth and economic growth », *Loc.Cite*.
- 23-Quinn, D. (1997), « The correlates of change in international financial regulation », *The American Political Science Review*, Vol. 91, No. 3, September.
- 24-Rabemananjara, J.(1998). *étude sur la relation entre la finance et la croissance économique*, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, non publiée.
- 25-Ranciere, T. and Westermann. (2006), « Decomposing the effects of financial liberalization: Crisis vs. Growth », *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH*, Working Paper 12806, NBER Program(s): IFM EFG.
- 26-Rodrik, D. and all. (2004), *Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development*, *Journal of Economic Growth*, Vol.9.
- 27-Ross,L.(1997),*Financial development and economic growth*, *Journal of Economic Literature*, Vol XXXV.
- 28-Sebastian ,E. (2001), « Capital mobility and economic performance: Are emerging economies different? », *National Bureau of Economic research*, Working Paper 8076, NBER Program(s): IFM, January 2001.
- 29-Vittorio,G. and all. (1999), « Economic effects and structural determinants of capital controls », *IMF Working Paper*, WP/95/31, March.
- 30-Yong,Huang.(2005),*What determine financial development?* ,University Bristol.
- 31-Zvi ,B. and Mayer ,R.(2000), *Finance*, pearson edition, Paris.

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر التطوير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. كما انها تبحث فيما اذا كانت التنمية المالية ترتبط بعلاقة قوية او ضعيفة مع الرابط الموجود بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد و الدورات التجارية. ولتقدير النماذج المستخدمة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة. و قد تم الحصول على هذه النتائج بعد التحكم في المتغيرات التالية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطوير القطاع المالي، ، جودة إدارة الحكم. ولزيادة الأثر الموجب للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يجب على حكومات البلدان محل الدراسة إجراء الاتي : زيادة الاستثمار في رأس المال البشري. العمل على تطوير القطاع المالي. الحفاظ على معدل تضخم مستقر.

Abstract:

This study aims to measure the impact of financial development on economic growth for in Algeria, This study also empirically investigates whether financial development is associated with a stronger or weaker trade openness–growth relationship. To achieve this objective, we used the Panel Data Approach, by applying The Fixed Effects Models with Country - Specific and Time - Specific Fixed Effects. To estimate the models, we applied Feasible Generalized Least Square (FGLS).The results of the study showed that the increase in the degree of trade openness leads to increase the rate of economic growth in the countries under study. These results has been obtained after controlling the following variables : foreign direct investment, financial sector development, investment in human capital , gross domestic investment , domestic inflation rate , rate of population growth , democracy, and the quality of governance.